وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

رقم: .....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تحت عنوان:

أثر الأزمات الاقتصادية على التجارة الخارجية

(دراسة حالة الجزائر)

من إعداد الطالبة:

دغفل فاطمة الزهراء

تحت إشراف الدكتور:

د.بوعزيز عمر

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
امين عايد	استاذ محاضر "ب"	رئيسا
عمر بوعزيز	أستاذ محاضر "ب"	مشرفا ومقررا
الياس بن عبد الرحمان	أستاذ مساعد "ب"	مناقشا

السنة الجامعية: 2020-2021

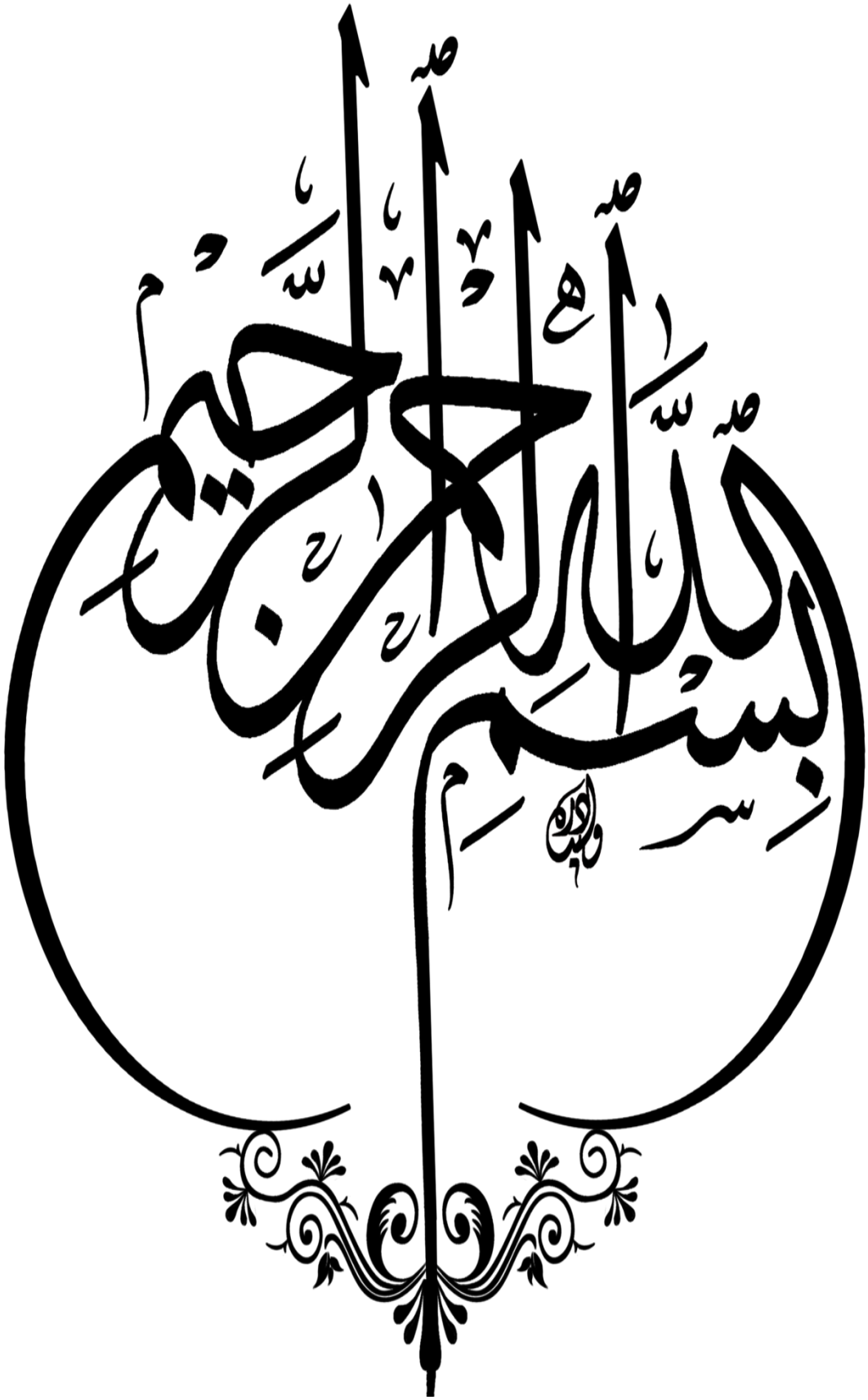

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد لله والشكر له أولا، الذي شرح لنا صدرنا، ويسر لنا أمرنا، ووفقنا في إتمام هذا العمل المتواضع، وعليه توكلنا فهو خير المتوكلين.

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الفاضل عمر بوعزيز الذي ساعدنا على انجاز هذا العمل.

كما نتقدم بالشكر أيضا إلى اللجنة الموقرة على قبولها مناقشة وإثراء هذا البحث و إلى كل من ساعدنا في إتمام هذا العمل

إهداء

إلى من تعلمت من صمته أبلغ الكلام، إلى من زرع في نفسي بذور الصدق والأمان، فهداني بذلك إلى درب الخير، إلى اليد الطاهرة التي أزالت من أمامنا أشواك الطريق، إلى القلب النقي والطاهر منبع الاطمئنان وأروع شخص قدمته لنا الحياة أبي الغالي أطال الله في عمرك وسدد خطاك

دغفل بوجمعه

إلى من غمرتني بمنبع حنانها وعطفها وحبها، إلى من تحلو الحياة بوجودها وتشيع البيت بنورها أمي حبيبتي أطال الله في عمرك ورعاك بحفظه

عابد فطيمة

إلى من أحبهم حبا لا يعلم به إلا الله، إلى الغوا لي أخواتي وأخي وأولادهم كل باسمه

إلى الروح التي سكنت روحي وجمع الله بيننا بالخير

و إلى أستاذي المشرف الذي يرجع له الفضل في تقديم هذا العمل

وإلى كل طلبة ماستر دفعة 2021

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	الصفحة
شكر و إهداء	-
فهرس المحتويات	أ
فهرس الأشكال والجداول	I
مقدمة عامة	أ-هـ
الفصل الأول: مفاهيم حول الأزمات الاقتصادية ونظريات التجارة الخارجية	06
تمهيد الفصل الأول	07
المبحث الأول : المفاهيم المرتبطة بالأزمات الاقتصادية	08
المطلب الأول: ماهية الأزمات الاقتصادية	08
المطلب الثاني: الأنواع الأزمات الاقتصادية	10
المطلب الثالث: الأزمات التي عرفها العالم	12
المبحث الثاني : المفاهيم المرتبطة بنظريات التجارة الخارجية	18
المطلب الأول: ماهية التجارة الخارجية	18
المطلب الثاني: مفاهيم حول سياسات التجارة الخارجية	21
المطلب الثالث: أدوات سياسة التجارة الخارجية	23
خلاصة الفصل الأول	26
الفصل الثاني: أثر الأزمات الاقتصادية على التجارة الخارجية الجزائرية	27
تمهيد الفصل الثاني	28
المبحث الأول: تداعيات الأزمات الاقتصادية على دول العالم	29
المطلب الأول: أثر الأزمات الاقتصادية على الدول المتقدمة	29
المطلب الثاني: أثر الأزمات الاقتصادية على الدول النامية	30
المطلب الثالث: أثر الأزمات الاقتصادية على الدول العربية	32
المبحث الثاني: تأثر الاقتصاد الجزائري بالأزمات الاقتصادية	34
المطلب الأول: واقع التجارة الخارجية الجزائرية	34

فهرس المحتويات	الصفحة
المطلب الثاني: آثار الأزمات الاقتصادية على الجزائر	35
المطلب الثالث : الخطوات المتبعة للتقليل ومواجهة الأزمات على الجزائر	40
خلاصة الفصل الثاني	43
خاتمة عامة	44
قائمة المصادر والمراجع	48
الملاحق	03

فهرس الجداول والأشكال

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	توقعات صندوق النقد الدولي لنمو الاقتصاد العالمي لبعض دول العالم في أزمة كورونا	39

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	الانكماش الاقتصادي بالنسبة لمختلف دول العالم	30

مقدمة عامة

مقدمة عامة

كان لتطور المبادلات والمعاملات التجارية أثر واضح على دول العالم وخاصة من الناحية الاقتصادية، حيث يرجع السبب الرئيسي إلى الإنتاج التجاري الحاصل بينهم ، حيث نتج عن هذا الأخير عدة مشاكل وأهمها علاقة العملة الوطنية بالعملة الأجنبية كون أن العملة هي أساس كل تبادل تجاري داخلي أو خارجي، وبالتالي فان لسعر الصرف تأثير على ميزان مدفوعات أي دولة.

يعتبر سعر الصرف من أهم الأدوات التي يعتمد عليها انتظام الاقتصادي لكونها آلية تاجعة تستطيع حماية الاقتصاد المحلي من الصدمات المتوقعة، وعليه تقوم الدول بتبني السياسات المختلفة التي من شأنها أن تعزز مستويات النمو الاقتصادي وتكرس نسب الانتعاش المتوقعة حيث تعد سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة المحلية وسياسة الرقابة على الصرف الوطني أحد أهم هذه السياسات والتي ينعكس أثرها مباشرة على إعادة التوازن لميزان المدفوعات.

والجزائر كغيرها من الدول منذ استقلالها وهي تعمل على انتهاج إجراءات و طرق من أجل النهوض باقتصادها الوطني، وأثر أزمة النفط لسنة 1986التي شكلت صدمة عنيفة لدى الاقتصاد الجزائري الذي اعتمد بشكل كبير على ايرادات النفط فقط.

وهذا ما دفع بالجزائر إلى السعي باتخاذ مجموعة من الاصلاحات الاقتصادية من بينها تخفيض قيمة الدينار الجزائري، بغية تحسين ميزان المدفوعات بصفة عامة والميزان التجاري بصفة خاصة. وهذا ما يقودنا لطرح الإشكالية التالية.

1. الاشكالية:

يمكن صياغة الاشكالية التي يعالجها هذا البحث في السؤال الجوهري الاتي:

ما هو أثر تعديل سعر الصرف على ميزان المدفوعات خلال الفترة (2000_2018)

ومن أجل معالجة هذه الاشكالية ارتدينا أن ندرج ضمن هذا التساؤل الرئيسي عدة اسئلة فرعية نوجزها كالاتي:

- ما لمقصود بسعر الصرف وميزان المدفوعات؟
- ما هي مكونات ميزان المدفوعات وكيف يتم معالجة اختلاله؟.
- هل توجد علاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات؟

2. **الفرضيات:**

قمنا بوضع ثلاث فرضيات:

- سعر الصرف يؤثر بشكل إيجابي في إعادة توازن ميزان المدفوعات.
- توجد علاقة طردية بين سعر الصرف وميزان المدفوعات خلال الفترة (2000_2018).
- يساهم سعر الصرف في محاولة التأثير في ميزان المدفوعات ومعالجة اختلالاته وله تأثيرات إيجابية وأخرى سلبية على مختلف مكونات ميزان المدفوعات.

3. **أسباب اختيار الموضوع:**

- الأهمية التي تكتسيها العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات.
- هذا الموضوع يدخل ضمن إطار مسار التخصص.

4. **أهداف الدراسة:**

تهدف الدراسة إلى:

- معرفة أثر تعديل سعر الصرف ميزان المدفوعات.
- معرفة الحركية الخاصة بالصادرات والواردات وتأثير سعر الصرف على ذلك.
- تحديد العلاقة التبادلية بين أسعار الصرف وميزان المدفوعات بمكوناته المختلفة.

5. أهمية الدراسة:

يعتبر ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية لأي بلد وأداة هامة من أدوات التحليل الاقتصادي لمعرفة الوضع الاقتصادي لأي دولة في الأمد القصير وبالتالي معرفة الاختلالات الموجودة في هذا الميزان تعتبر من الأهمية بمكان، كما أن معرفة العلاقة بين تقلبات سعر الصرف وميزان المدفوعات تعتبر ذات أهمية بالغة لمعرفة تأثير تلك التقلبات على ميزان المدفوعات.

6. صعوبات البحث:

من الصعوبات التي واجهتنا في إعداد مذكرة تخرج ماستر نذكر منها:

- التضارب الكبير في الاحصائيات باختلاف مصادرها.
- صعوبة الحصول على التقارير والاحصائيات للفترة 2000-2018

7. حدود البحث:

- **الحدود المكانية:** حددت هذه الدراسة بالجزائر.
- **الحدود الزمانية:** تقتصر هذه الدراسة على معالجة أثر تعديل سعر الصرف على ميزان المدفوعات وذلك خلال الفترة ما بين 2000_2018.

8. الدراسات السابقة:

1_ دراسة عبد الجليل هجيرة(2011_2012)، أثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري، رسالة ماجيستير تخصص مالية دولية جامعة أبو بكر بالقايد تلمسان.

وتهدف إلى دراسة أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري. تم الأخذ بعيم الاعتبار خاصية الاقتصاد الجزائري والتي تكمن في أن الصادرات تعتمد على قطاع المحروقات بالدولار الأمريكي أما الواردات فمجملها بعملة الأورو. باستعمال طريقة التكامل المتزامن تم التأكد

من عدم وجود العلاقة السببية بين سعر صرف الأورو ورصيد الميزان التجاري من جهة وبين سعر صرف الدولار ورصيد الميزان التجاري من جهة أخرى.

2_دراسة دوحة سلمى(2014_2015)، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها_ دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر بسكرة.

الغرض من هذه الدراسة هو توضيح العلاقة الموجودة بين تغيرات أسعار الصرف والميزان التجاري، إلى جانب إبراز تأثيرات سعر الصرف خاصة سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية التي جاءت في إطار برنامج الاصلاح الهيكلي، ودورها في تقليص العجز في الميزان التجاري، وذلك من خلال صياغة نموذج قياسي لأثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على الميزان التجاري خلال الفترة الممتدة من جانفي 1990 إلى غاية ديسمبر2013، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن سياسة سعر الصرف المتبعة في الجزائر لم تكن فعالة في تصحيح الاختلال في الميزان التجاري، وهذا راجع إلى طبيعة الاقتصاد الوطني الذي يرتكز على الصادرات من المحروقات والتي يخضع تسعيرها لمنظمة الأوبيك.

3_ دراسة سليمة بوعودة(2017_2018)، أثر سياسة سعر الصرف على تقلبات ميزان المدفوعات الجزائري، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر.

وقد هدفت هذه الدراسة إلى توضيح العلاقة الموجودة بين سياسة سعر الصرف وميزان المدفوعات الجزائري، إلى جانب دراسة تأثير سعر الصرف عليه وخاصة سعر الصرف الدينار الجزائري الذي جاء في إطار الاصلاح الهيكلي للجزائر، حيث كان له دور ضعيف جدا في تقليص العجز في ميزان المدفوعات.

ونستخلص من هذه الدراسة أن سياسة سعر الصرف الدينار الجزائري المعمول بها في الجزائر لم تكن لها فعالية أو تأثير على ميزان المدفوعات وهذا راجع إلى السبب الرئيسي وهو أن الاقتصاد الجزائري يرتكز على المحروقات في صادراته.

4_ دراسة بغداد زيان(2012_2013)، تغيرات سعر صرف اليورو والدولار وأثرها على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية، مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة وهران، الجزائر.

الغرض من هذه الدراسة هو توضيح العلاقة الموجودة بين تقلبات سعر الصرف والمبادلات التجارية الخارجية الجزائرية ، حيث أن اختيار نظام سعر صرف معين يعتبر من بين أصعب العمليات الاقتصادية التي لها علاقة تأثير تبادلية مع التجارة الخارجية، بحكم انه لا يمكن لأي دولة أن تنعزل عن العلاقات الاقتصادية الدولية في مختلف جوانبها وميادينها. والجزائر باعتبارها طرفا في هذه العلاقات يصرف منتجات معينة ويستورد أخرى استنادا إلى أهم عملتين في النظام الاقتصادي الدولي(اليورو والدولار)، وعلى هذا الأساس سيكون الاقتصاد الجزائري على خلاف اقتصاديات دول أخرى متأثر بدرجة كبيرة بتقلبات سعر صرف العملتين الأمر الذي يولد انعكاسات على نشاطه الاقتصادي.

5_ دراسة مجناح عبد المالك(2019_2020)، أثر سعر الصرف في ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة(2000_2018)، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم التجارية، تخصص مالية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر.

يعتبر سعر الصرف حلقة الوصل للتبادل الدولي المعاصر الذي عرف انفتاحا وتطورا بسبب تأثيره بالعولمة الاقتصادية، ونظرا لخصوصية الاقتصاد الجزائري باعتماد شبه تام لصادراته على المحروقات المقومة بالدولار الأمريكي والحجم الكبير لوارداته المقومة بالأورو زادت أهمية سعر الصرف، حيث أصبح يمثل محركا أساسيا لعمليات التبادل التجاري وحركة رؤوس الاموال محليا ودوليا، ومؤشرا على تنافسية الدولة وأداة لسياستها النقدية. وعليه كان له علاقة وطيدة مع ميزان المدفوعات الذي يمثل جميع المعاملات والمبادلات بين أطراف من دول مختلفة، لتظهر لنا القوة المحددة لسعر الصرف من خلال الطلب والعرض على العملات وهيكل التجارة الخارجية والتدفقات الرأسمالية. كل هذا من أجل تحقيق الأهداف وتصحيح الاختلالات.

الفصل الأول

مفاهيم حول الأزمات الاقتصادية ونظريات التجارة الخارجية

تمهيد

رغم اختلاف المفاهيم الشكلية للأزمات الاقتصادية عبر العصور والأنظمة إلا أنها ضمنيا تتفق كل التعاريف المقدمة، في كون الأزمات هي تلك الإختلالات العميقة والاضطرابات الحادة والمفاجأة في بعض التوازنات الاقتصادية.

وتعتبر الأزمات الاقتصادية من أخطر المشكلات التي تعصف بالاقتصاديات العالمية، فكل أزمة تحمل في طياتها أسبابا ومظاهر متعددة، تختلف باختلاف السياسات التي تحدث فيها، محدثة اختلالا يهدد استقرار اقتصاديات الدول.

وقد عرفت الساحة الاقتصادية الدولية في العقود الأخيرة تغيرات ومستجدات كثيرة طالت البلدان المتقدمة والناشئة والنامية على حد سواء، وبشكل خاص في المجال التجاري الذي أدى اضطرابه إلى اختلالات عميقة في الأسواق الدولية والوطنية، ولم تقتصر سلبيات هذه الاضطرابات على البلد الذي تحدث فيه الأزمة، بل تنتقل هذه الصدمات إلى بلدان أخرى.

نحاول في هذا الفصل معالجة مختلف الجوانب النظرية للأزمات الاقتصادية وأثرها على التجارة الخارجية، ونستهلها بالمبحث الأول الذي يتناول المفاهيم ذات الصلة بالأزمات الاقتصادية، ويعالج المبحث الثاني نظريات مرتبطة بالتجارة الخارجية.

المبحث الأول: المفاهيم المرتبطة بالأزمات الاقتصادية

تشكل المفاهيم الأساسية إحدى الأدوات المساعدة للولوج إلى صلب المشكلة البحثية، من هنا ارتأينا التطرق لمختلف المفاهيم ذات الصلة بالموضوع المقترح للدراسة.

المطلب الأول: ماهية الأزمات الاقتصادية

تعريف الأزمة الاقتصادية:

تعريف الأزمة لغة: هي مفرد جمعها أزمات وأوازم، تقول: أزم الزمان: أي اشتد بالقحط، والاسم منه الأزمة، وتأزم الإنسان: أي أصابته أزمة، وأزم عن الشيء: أي أمسك عنه، فالأزمة تعني: الشدة والضيق والقحط، يقال: أزمة مالية ، وأزمة اقتصادية، وأزمة سياسية، وأزمة مرضية.....وهكذا"[1]

تعريف الأزمة اصطلاحا: بالنظر في الكتب التي تناولت تعريف الأزمة نجد أنها تباينت، وهذا ناتج عن اختلاف وجهة نظر الباحثين حول مفهوم الأزمة وما تعنيه هذه الكلمة، لذا نقوم بأخذ بعض التعريفات على النحو التالي:

الأزمة هي: عبارة عن تزايد وتراكم مستمر لأحداث وأمور غير متوقعة على مستوى جزء من النظام أو النظام كله، بالإضافة إلى التأثير الشديد على أطراف داخل النظام أو خارجه ماديا، سلوكيا ونفسيا[2]

الأزمة هي: خلل مفاجئ لأوضاع غير مستقرة، يترتب عليها تطورات غير متوقعة، نتيجة عدم القدرة على احتوائها من قبل الأطراف المعنية، وغالبا ما تكون من فعل الإنسان[3]

الأزمة هي: حالة توتر ونقطة تحول تتطلب قرارا ينتج عنه مواقف جديدة سلبية كانت او ايجابية تؤثر على مختلف الكيانات ذات العلاقة.

ويلاحظ من استعراض هذه التعريفات إن هناك عناصر مشتركة بينها تشكل ملامح الازمة وهي : وجود خلل وتوتر في العلاقات-

---

[1] محمد الرملاوي، محمد سعيد، **الأزمة الاقتصادية العالمية إنذار للرأسمالية ودعوة للشريعة الإسلامية**، دار الفكر الجامعي،القاهرة، ص06,

[2] د/عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي،ص200

[3] بلال خلف السكارنة، خطط الطوارئ ودورها في إدارة الأزمات المالية ،ص 08

-الحاجة إلى اتخاذ القرار

-عدم القدرة على التنبؤ الدقيق بالإحداث القادمة

-نقطة تحول إلى الأفضل أو الأسوأ

تعريف الأزمة من حيث معايير تصنيفها: نأخذ تعاريف أساسية للأزمة حسب معايير تصنيفها، اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا

1-**تعريف الأزمة اقتصاديا:** يرى **(دانييل أرلوند)** أن الأزمة الاقتصادية عبارة عن فترة انقطاع في مسار النمو الاقتصادي السابق، لأبل حتى في انخفاض في مستوى الإنتاج في فترة يكون فيها مستوى النمو الفعلي أدنى عن النمو الاحتمالي[1]

2-**تعريف الأزمة اجتماعيا:** يقصد بها توقف الأحداث المنظمة والمتوقعة، واضطراب العادات والعرق، مما يستلزم للتغيير السريع إعادة التوازن وذلك لتكوين عادات جديدة أكثر ملائمة.

3-**تعريف الأزمة سياسيا:** يقصد بها من الناحية السياسية حالة أو مشكلة التي تأخذ بأبعاد النظام السياسي للعصف به، إذ تستدعي اتخاذ قرارات لمواجهة الانقلابات السياسية العنف السياسي .....الخ

تعريف الأزمة الاقتصادية بشكل عام: هي وضع اقتصادي عارض يؤثر على تحقيق الأهداف القومية، ينشأ من وضع اقتصادي عالمي أو إقليمي أو داخليي، ويحتاج إلى بذل كافة الجهود لاجتيازه.

أسباب الأزمة الاقتصادية:

هناك عدة أسباب لحدوث الأزمة الاقتصادية نحاول أن نذكر بعضا منها:

ـ انتشار الفساد الأخلاقي الاقتصادي مثل : الاستغلال والكذب والشائعات المغرضة والغش والتدليس والاحتكار والمعاملات الوهمية، وهذه الموبقات تؤدي إلى الظلم، وهو ما يقود إلى تذمر المظلومين عندما لا يستطيعون تحمله، وبالتالي يقود إلى تذمر المدنيين وحدوث الثورات الاجتماعية عند عدم سداد ديونهم.

[1] نقلا عن جناوي إسحاق، بن السعدي بوبكر، أثر الأزمات الاقتصادية على التجارة الخارجية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة ،سنة2019،ص16

. أصبحت المادة هي الطغيان وسلاح الطغاة، والسيطرة على السياسة واتخاذ القرارات السيادية في العالم، وأصبح المال هو معبود الماديين.

. يقوم النظام المصرفي ألربوي على نظام الفائدة أخذا وعطاء، ويعمل في إطار منظومة تجارة الديون شراء وبيعا ووساطة، وكلما ارتفع معدل الفائدة على القروض الممنوحة للأفراد والشركات والمستفيد هو البنوك والمصارف والوسطاء الماليين، والعبء والظلم يقع على عاتق المقترضين الذين يحصلون على القروض سواء لأغراض استهلاك أو إنتاج.

. يقوم النظام المالي والمصرفي التقليدي على نظام جدولة الديون بسعر فائدة أعلى، أو استبدال قرض واجب السداد بقرض جديد بسعر فائدة مرتفع.

. يقوم النظام المالي العالمي ونظام الأسواق المالية على نظام المشتقات المالية التي تعتمد اعتمادا أساسيا على معاملات وهمية ورقية شكلية تقوم على الاحتمالات، ولا يترتب عليها أي مبادلات فعلية للسلع والخدمات، فهي عينها المقامرات والمراهنات التي تقوم على الحظ والقدر، ومعظمها يقوم على ائتمانات من البنوك في شكل قروض، وعندما تأتي الرياح بما لا تشتهي السفن ينهار كل شيء وتحدث الأزمة.[1]

المطلب الثاني: أنواع الأزمات الاقتصادية:

اختلفت الأزمات الاقتصادية التي حدثت قبل الرأسمالية وفي عصر الرأسمالية، فقد كانت الأزمات في السابق تنتج عن كوارث طبيعية عفوية، كالطوفان والجفاف وغيرها من الآفات والكوارث، وكانت تنتج في بعض الأحيان من صنع الإنسان مثل الحروب والقصف الذي كان يهدم كل شيء، وتحدث خوفا وهلعا كبيرا عند الناس وتنشر المجاعات وبهذا يموت معظم سكان ذلك المكان، وكانت هذه الأزمات تسمى(أزمات ضعف الإنتاج) تنتج عن أسباب غير نابعة مباشرة من جوهر أسلوب إنتاج معين، وتعود معظم الأزمات التي حدثت على مر العصور، تعود أسبابها كان بسبب الطبيعة كانحباس الأمطار أو التصحر أو غيرها أو بسبب سلوكيات الإنسان كالرشوة وانخفاض قيمة النقود .....وغيرها.

[1] حسين شحاته، أرشيف إسلام أون لاين ،تاريخ الإطلاع أفريل 2021

وفي العصر الحديث انفجرت أول أزمة في إنجلترا عام 1825، والتي أدت إلى تقليص الإنتاج، وحدوث افلاس كبير، وتراجع في التصدير، وانتشار البطالة بصورة كبيرة، وفي النصف الثاني من عام 1836، ظهرت أزمة الإنتاج الدورية وأدت إلى هبوط شديد في حجم التصدير لأنها شملت جميع فروع الصناعة في إنجلترا، ثم بدأت مرحلة ركود طويلة امتدت إلي عام 1842.[1]

أزمة 1847 تبعتها أزمة أسواق مالية في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1857، ثم في عام 1873إندلعت أزمة اقتصادية كبيرة شملت حتى ألمانيا والنمسا، وظهرت أزمة أخرى عام 1882، وأزمة تالية في 1890، وانتشرت أزمة كبيرة في أوروبا عام 1900، تلتها أزمة عام 1907، وأزمة عام 1921، أما أعنف أزمة حدثت في القرن العشرين فهي أزمة 1929.1933التي هزت العالم، وكانت لها سمعة مدوية، وتلتها أزمة 1974.1975التي أعلنت ولادة مرحلة جديدة من مراحل تطور الرأسمالية، والأزمة التي كانت في جوهرها أزمة إفراط في الإنتاج وعدم قدرة السوق على استيعابه صارت تأخذ شكل الركود الممتد لا شكل دورة الانتعاش والركود[2]

ثلاث أنواع من الأزمات التي يتعرض لها الاقتصاد الرأسمالي:

1.الأزمة الدورية(أزمة فيض الإنتاج، : وتسمى هذه الأزمة بالأزمة العامة، فتصيب تكرار الإنتاج، وتشمل كل عملية تكرار للإنتاج، أو الجوانب الرئيسة فيها. الإنتاج والتداول، الإستهلاك والتراكم وهذا يعني أن الهزات التي تتولد عن الأزمة الدورية، تكون أكثر عمقا من غيرها من الأزمات.

2.الأزمة الوسيطية: هي أزمة أقل اتساعا وشمولا من الأزمة الدورية، ومع ذلك فهي تشمل الكثير من جوانب ومجالات الاقتصاد، وتحدث هذه الأزمة نتيجة لإختلالات وتناقضات جزئية في عملية تكرار الإنتاج الرأسمالي، وهذه الأزمة لا تحمل طابعا عالميا، كما هو الحال بالنسبة للأزمة الدورية.

[1] تعريب علي محمد تقي عبد الحسين القزويني، الأزمات الاقتصادية الرأسمالية المعاصرة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1981، ص1289 أ.إ.بلجوك

[2] نقلا عن جناوي إسحاق، بن السعدي بوبكر ،مرجع سابق ص14

3.الأزمة الهيكلية: وهي الأزمة التي تشمل في العادة مجالات معينة أو قطاعات كبيرة من الاقتصاد العالمي، مثل أزمة الطاقة، وأزمة المواد الخام، وأزمة الغذاء، وغيرها وهذه الأزمة لا تمس جميع جوانب الاقتصاد، ولذلك فهي لا تصبح أزمة دورية، حتى لو استمرت مدة طويلة.[1]

المطلب الثالث: الأزمات التي عرفها العالم

يعاني العالم من الأزمات المالية والاقتصادية منذ عقود عدة، وكل مرة يخرج منها بدرس يستفاد به في المستقبل، على الرغم من الخسائر التي تسببها وتتكبدها الأسواق ورجال الأعمال، فالأزمات الاقتصادية تعود لتتكرر مجددا باختلاف صورها و أشكالها ، لهذا سنقوم بذكر أهم الأزمات التي هزت العالم في هذا المطلب.

أ.أزمات القرن العشرين:

1.أزمة الكساد العظيم (1929.1933): وهي أسوء كارثة اقتصادية تواجه الاقتصاد العالمي وتسمى أزمة الكساد الكبير، وهي لازالت لحد الآن محط اهتمام الباحثين، فهم يعيدون تحليل أسبابها، وكيفية خروج الولايات المتحدة منها، حيث كانت أكبر المتضررين منها، لقد بدأت الأزمة بتاريخ **24|09|1929**

في بورصة نيويورك بعد طرح **13**مليون سهم للبيع في السوق، لكن لا وجود للمشترين.

انتشر الذعر وتسارع المستثمرون إلى البورصة لبيع ما لديهم من أسهم وظلت الأسعار في تدني، وعند ظهر ذلك اليوم خسر مؤشر داو جونز **22.55** من قيمته، وفي نفس اليوم وجد آلاف المساهمين أنفسهم مفلسين، بل أن **11**مضاربا انتحروا في نهاية النهار بإلقاء أنفسهم من ناطحات سحاب مانهاتن.

وانهارت البورصة خاسرة **30**مليار دولار، و**50** من قيمتها في تشرين الثاني نوفمبر، وبلغ إجمالي الخسائر **30**مليار دولار خلال الفترة الممتدة مابين **22|10|1929**و **13|11|1929** إلى أن فقد مؤشر داو جونز **98**من قيمته في عام**1932**، وهذا المبلغ في حينه يمثل عشرة أضعاف الميزانية الفدرالية ، ويفوق الإنفاق الأمريكي خلال الحرب العالمية الأولى.

[1] محمد الرملاوي، محمد سعيد، الأزمة الاقتصادية العالمية ، مرجع سبق ذكره ص30

واستكملت الأزمة تأثيراتها في يوم الثلاثاء الأسود **29|10|1929** حيث أعلنت عشرات المؤسسات المالية إفلاسها، وأغلقت الكثير من المصانع ابوابها، وسرحت أعداد هائلة من العاملين، وتوقف الإنتاج وانتقلت الأزمة إلى بقية الأسواق العالمية خصوصا إنجلترا فرنسا وألمانيا، وكانت تأثيراتها في ألمانيا أكثر حدة حيث تسببت في سقوط الحكومة وصعود النازيين وبلغت الأزمة ذروتها بحيث وصل سعر طابع البريد إلى **5** مليون مارك ألماني في حينه.

لقد أفلست مئات البنوك وشركات التأمين في الولايات المتحدة وتوقفت عجلة الإنتاج في البلدان الرأسمالية المتقدمة، وتدهور النظام الاقتصادي برمته، وظهرت في حينها الكثير من المقالات التي تبشر بانتقال الغرب

الرأسمالي إلى الاشتراكية حسب نبوءات **"كارل ماركس".**[1]

2أزمة البورصات المالية في نيويورك (أزمة أكتوبر1987): تعتبر من الأزمات المهمة التي واجهت الاقتصاد الرأسمالي، وحدثت في الولايات المتحدة أيضا، وكان تاريخ حدوثها يوم الإثنين **19|10|1987** الذي أطلق عليه اسم يوم الإثنين الأسود، حيث تراجع مؤشر داو جونز بحوالي **508** نقطة في ذلك اليوم أي انخفض بنسبة 21.6 مقارنة بيوم الجمعة، لم يقتصر الانخفاض على السوق المالي الأمريكي فقط ، بل تم تسجيل في نفس اليوم انخفاض مؤشر بورصة لندن ب **228** انخفاض مؤشر طوكيو ب **17** [2]

3أزمة 1997(أزمة النمور الآسيوية): أزمة صندوق النقد الدولي التي ظهرت في منتصف عام 1997، وكان عنوانها الأزمة المالية الآسيوية التي كادت أن تترك تداعيات لا تحمد عقباها، وكانت شرارة تلك الأزمة التي انطلقت في تايلاند بعد انهيار عملتها، وعجزها عن سداد ديون ضخمة للخارج وامتدت شظاياها إتى اندونيسيا، وماليزيا وكوريا الجنوبية و هونغ كونغ [3]

[1] جامعة الكويت، كلية العلوم الإدارية، المؤتمر الدولي اتجاهات اقتصادية عالمية الرابع بعنوان: الأزمة الاقتصادية العالمية من منظور الاقتصاد الإسلامي ص 7.

[2] ص 22 نقلا عن ثامر والي ،عبد القاني فاتح، دور التوجهات الحديثة للسياسة النقدية في معالجة الأزمات المالية ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة ،سنة 2019

[3] نفس المرجع ، نفس الصفحة

أزمات القرن الواحد والعشرين:

1. الأزمة المالية الأمريكية أفريل 2000: حدثت في الولايات المتحدة حيث، عرف قطاع تكنولوجيا المعلومات والإنترنت تطورا كبيرا قبل سنة **2000** الأمر الذي أدى إلى إدخال أسهم الكثير من شركات هذا القطاع في سوق الأوراق المالية بالولايات المتحدة والذي يعرف بمؤشر ناسداك، فارتفعت أسهم الشركات بصورة كبيرة لكن أصاب العالم ذعر وخوف من إمكانية توقف أجهزة الإعلام الآلي، وقد حصلت عدة إختلالات في الأنظمة الإلكترونية مطلع عام 2000، وقررت إحدى المحاكم الفيدرالية في أوائل شهر أفريل 2000 بإدانة شركة مايكروسوفت كبرى شركات برمجيات الكمبيوتر بممارسة أشطة احتكارية، وقد تعرضت لعقوبات أثرت على مستقبل هذه الأخيرة، حيث بلغت قيمة الخسائر 60مليون دولار دفعة واحدة، وأثر بشكل عام على الأسهم التكنولوجية في سوق الأوراق المالية الأمريكية والآسيوية والأوروبية، مما أدى إلى هبوط حاد في مؤشر ناسداك، وبالتالي تضررت بورصة نيويورك وانتقال الضرر إلى البورصات العالمية.

2. الأزمة المالية الأمريكية لسنة 2001: شهد عام 2001 إنهيار أسهم شركات التكنولوجيا، وتطورت هذه الأزمة وتعمقت بعد هجمات 11|09 لنفس السنة وترتبت عليه عدة نتائج نذكر منها:

. انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي حيث لم يتجاوز 0.8 سنة 2001

. استمرار انخفاض مؤشر ناسداك إلى غاية 2003

. غلق الأسواق الأمريكية بشكل مؤقت، تزامنا مع هجمات 11 سبتمبر

. قام البنك الفيدرالي بتخفيض سعر الفائدة خلال فترة زمنية قصيرة من أجل تحفيز النمو الاقتصادي.

3. الأزمة المالية العالمية 2008: تعرض العالم في الآونة الأخيرة لأزمة مالية توصف بأنها الأسوء منذ أزمة الكساد الكبير، على حد تعبير الخبراء، وهي الأزمة المالية العالمية لسنة .2008

1.3 نشأة الأزمة المالية: انطلقت شرارة الأزمة من داخل سوق الرهن العقاري الأمريكي، الذي شهد خلال السنوات الأخيرة تطورا كبيرا لاسيما قطاع القروض العقارية، وتعود بداية نشأتها

إلى التشريع الذي أصدره الكونغرس عام 1997، والذي سمح بموجبه للمؤسسات المالية والبنوك إقراض أموال عقارية، وذلك للأسر الغير قادرة على التسديد.

وعند تراجع قيود الإقراض، وغياب التدقيق في مدا خيل المقترضين، وتجزئة القروض لتقليل تكاليف التأمين الفعلية، تحت عنوان (الابتكارات المالية) أخذت الأزمة تظهر مابين المقترضين الأمريكيين والمستثمرين أصحاب السندات المالية من الآسيويين والأوروبيين وتجار النفط.[1]

ومن بين أسباب وقوع الأزمة المالية العالمية، المضاربة بالأدوات المالية الناتجة من التو ريق المستند إلى الرهن العقاري وقروض السيارات وبطاقات الائتمان ...لقد نشأت هوة بين حجم المديونية والأصول الحقيقية، مما أدى إلى ظهور مخاطر السيولة المالية.

مهما يكن من أمر، فإن التوسع في التمويل العقاري كان من أهم أسباب حدوث الأزمة المالية، وهذا ما حصل في الولايات المتحدة الأمريكية، وانعكس بآثاره السلبية على أوروبا، ثم آسيا، وتعاظمت حالات التخلف عن السداد في سوق الرهون العقارية، (مما أدى إلى ارتفاع حاد في فروق العائد على الأوراق المالية المضمونة بأصول)وانكشاف المصارف الأمريكية التي ضغطت بدورها على المصارف وأسواق الأوراق المالية في أوروبا، بما في ذلك الضغط على اليورو.

2.3أزمة الرهن العقاري الأمريكية: هي أزمة مالية خطيرة ظهرت على السطح فجأة، في البداية بتهافت البنوك على فتح قروض عالية المخاطر، وبدأت الأزمة تكبر ككرة الثلج لتهدد قطاع العقارات في الولايات المتحدة ثم البنوك والأسواق المالية لتشكل تهديدا للاقتصاد المالي العالمي.

ويمكن تعريفها بأنها: مليارات الديون المتهالكة في ذمة مواطنين استدانوا قروضا من البنوك ولم يستطيعوا تسديدها، وخصوصا القروض المخصصة لشراء المساكن، وذلك بسبب الانخفاض الحاد في قيمة الرهن العقاري، بحيث وصل الحد بالمواطنين إلى تسديد قروضهم لمساكن لم تعد تساوي نصف قيمة الشراء الأصلية، ومن هذا أصبح النظام البنكي على حافة الانهيار لافتقاده السيولة، مما أدى إلى ارتفاع حالات الإفلاس والمصادرات العقارية وتراجع المبيعات بشكل لم يسبق له مثيل.[2]

---

[1] عدنان السيد حسين، الأزمة العالمية، ص 21

[2] نقلا عن، فيشوش حمزة، الأزمة المالية العالمية بين اقتصاد السوق واقتصاد المشاركة التداعيات والحلول ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة ،2018،ص96.97

تم تحرير أسواق الرهن العقاري منذ الثمانينات القرن الماضي في الولايات المتحدة وبريطانيا والعديد من الدول الأوروبية، بإلغاء القواعد التي وضعت في الحقبة الكزيه حدودا قصوى لقيمة القروض العقارية ولأسعار الفائدة وفترات السداد، كما وضعت أيضا قواعد ملزمة لترشيد استخدام الائتمان في أسواق الرهن العقاري، وتزايدت عمليات تحرير أسواق التمويل العقاري مع الإلغاء التدريجي للقيود على أسعار الفائدة، وقد ترتب على هذه الإجراءات إنشاء سوق ثانوية للرهن العقاري التي خلقت سهولة كبيرة في تمويل القروض العقارية، عن طريق أسواق رأس المال .

ساهمت الإجراءات الجديدة بتوسع كبير في تحرير الأنظمة البنكية وإتباع سياسة نقدية توسعية من أجل زيادة وتيرة النمو الاقتصادي، حيث تم خفض معدلات الفائدة إلى مستويات متدنية، كما توسعت البنوك في منح القروض العقارية ، نتيجة الوفرة في السيولة التي عرفتها الأسواق، بشكل أدى إلى حدة المنافسة فيما بينها لاجتذاب المقترضين وذلك بتسهيل إجراءات وشروط الحصول على القروض العقارية، مما أدى إلى توسع كبير في الائتمان العقاري، مع ظهور حراك غير مسبوق في سوق العقارات الأمريكية مابين عامي 2001و2007، تجسد ارتفاع أسعار العقارات وظهور المضاربات المفرطة في الأسواق ، ونتيجة لانخفاض أسعار الفائدة وتراجع معدلات العائد على الاستثمار في القطاعات البديلة لقطاعات تكنولوجيا حصل تحول واضح في الاستثمارات الشخصية لصالح الإسكان والعقار.

الشكل 1: ملكية المنازل ومعدل الرهون العقارية في الولايات المتحدة للفترة(1997.2007)

شكل وضع شركتي **فاني ماي** و **فريدي ماك** خطوة غير متوقعة في مسار أزمة الرهن العقاري الأمريكية حيث كانتا تغطيان بمفردهما مخاطر 45بالمئة من القروض العقارية الأمريكية، فقد قامت بتامين سيولة سوق القروض العقارية من خلال تأمين هذه القروض أو عبر شراءها في البنوك، كذلك تم تشجيع الاقتراض نظرا تمولانFreddie macوFannie Mae لإمكانية خصم الفائدة على الدين العقاري من ضريبة الدخل وكانت

نشاطاتهما من خلال إصدار سندات معروفة باسم"سندات المنازل المضمونة عقاريا"والتي لم يكن نجاحها غريبا على المستثمرين، عن القناعة بأن الحكومة الأمريكية كانت تضمنها ولو دون

إعلان صريح كما ازدادت وتيرة نموها المتسارعة باستمرار بالتزامن مع إلغاء القيود على المنظومة المالية، وقد كانت الشركتان تدعمان بمفردهما حوالي 96بالمئة من السندات المرفقة بقروض الرهن العقاري.

المبحث الثاني: المفاهيم المرتبطة بنظريات التجارة الخارجية:

حظي موضوع التجارة الخارجية باهتمام بالغ في الآونة الأخيرة وذلك بسبب الحاجة إلى التخلص من الآثار السلبية التي تركتها الحرب العالمية الثانية وتتمثل بالعوائق التجارية والركود الاقتصادي، حيث شهدت التجارة الخارجية تطورات هامة وتحولات عميقة باعتبارها ذات أهمية بالغة.

فهي تعتبر الركيزة الأساسية التي تقوم عليها العلاقات الاقتصادية الدولية، لكن تختلف مفاهيمها وتتعدد أسبابها ودوافع ظهورها ، ومع تزايد أهميتها بين الدول حسب مستوى تقدمها الاقتصادي.

المطلب الأول: ماهية التجارة الخارجية

1.1: تعريف التجارة الخارجية: هناك عدة تعاريف كثيرة ومتنوعة للتجارة الخارجية نحاول ذكر بعضا منها

عرفت تاريخيا بأنها: "تمثل أهم صور العلاقات الاقتصادية التي يجري بمقتضاها تبادل السلع والخدمات بين الدول في شكل صادرات وواردات".

كما عرفت أيضا باعتبارها "عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات، وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول، بهدف تحقيق المنافع المتبادلة لأطراف التجارة الخارجية".[1]

وتعرف أيضا : أنها أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية، ممثلة في حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة، فضلا عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة.[2]

كما يمكن تعريفها على أنها: عملية انتقال السلع والخدمات بين الدول، التي تنظم من خلال مجموعة من السياسات والقوانين والأنظمة التي تعقد بين الدول.

---

[1] نقلا عن: فضيلي سمية، صالحي سلمى، أثر تغيرات سعر النفط على تمويل التجارة الخارجية الجزائرية، مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، سنة 2018،ص15

[2] السيد محمد أحمد السريتي، التجارة الخارجية،ص08

أهمية التجارة الخارجية:

تعد التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية في أي مجتمع لما لها من أهمية تتمثل في :

. ربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض زيادة على اعتبارها منفذا لتصريف فائض الإنتاج عن حاجة السوق المحلية.

. اعتبارها مؤشرا جوهريا على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولي، وذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة وقدرة الدولة على التصدير، ومستويات الدخول فيها وقدرتها كذلك على الاستيراد وانعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وما له من آثار على الميزان التجاري.

. تحقيق المكاسب على أساس الحصول على سلع تكلفتها أقل مما لو تم إنتاجها محليا.

. التجارة الدولية تؤدي إلى زيادة الدخل القومي اعتمادا على التخصص والتقسيم الدولي للعمل.

. نقل التكنولوجيا والمعلومات الأساسية التي تفيد في بناء الاقتصاديات المتينة وتعزيز عملية التنمية الشاملة.

. تحقيق التوازن في السوق الداخلية نتيجة تحقيق التوازن بين كميات العرض والطلب.

. الارتقاء بالأذواق وتحقيق كافة المتطلبات والرغبات وإشباع الحاجات.

. إقامة العلاقات الودية وعلاقات الصداقة مع الدول الأخرى المتعاملة معها.

. العولمة السياسية التي تسعى لإزالة الحدود وتقصير المسافات والتي تحاول أن تجعل العالم بمثابة قرية جديدة.[1]

. توفير السلع التي تكون الدولة غير قادرة على إنتاجها محليا، لأسباب تعود إلى طبيعة السلعة من حيث المتطلبات الإنتاجية لها.

[1] نقلا عن بوغرارة سيف الإسلام، أثر تغيرات سعر الصرف على تطوير التجارة الخارجية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة،سنة2015،ص08

أهمية التجارة الخارجية في الحياة الاقتصادية الاجتماعية والسياسية.

أولا: المجال الاقتصادي:

. نتيجة لمبدأ التخصص الدولي، تساعد في الحصول على المزيد من السلع والخدمات بأقل تكلفة.

. تشجيع الصادرات يساهم في الحصول على مكاسب في صورة رأس مال أجنبي، لزيادة الإستثمار وإنشاء المصانع باعتبارها البنية الأساسية خاصة بالدول النامية.

ثانيا: المجال الاجتماعي:

. رفع رفاهية الأفراد عن طريق توسيع قاعدة الاختيارات فيما يخص مجال الاستهلاك.

. تحقيق أكبر إشباع ممكن و تحقيق كافة متطلبات الأفراد.

. التأثير المتزايد للتجارة الخارجية على حياتنا اليومية.

. ثالثا: المجال السياسي:

. تعزيز البنى الأساسية الدفاعية في الدول من خلال استيراد أفضل ما توصل إليه التطور .

. إقامة علاقات قوية وعلاقات صداقة مع الدول المتعامل معها.

. توحيد العالم وتقليص المسافات وإزالة الحدود

. زيادة رفاهية البلاد عن طريق توسيع رؤية التوجهات الاقتصادية في مجالات الاستهلاك والاستثمار وتخفيض الموارد الإنتاجية بشكل عام، تبعا لأسس النظرية الاقتصادية التي هي مجموع المبادئ والنظريات التي تعتني بشرح سلوك الظواهر الاقتصادية المختلفة في ظل افتراض عدم وجود علاقات تجارية مع العالم الخارجي، أما العلاقات الدولية الاقتصادية فتختص بدراسة كل النشاطات التي تقوم بها الدول من تبادلات .

. علاقات ناشئة عن تحركات الأشخاص وتتمثل في الهجرة الدولية.

. علاقات ناشئة عن حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال، وتعرف بالمعاملات الاقتصادية.

المطلب الثاني: مفاهيم حول سياسات التجارة الخارجية

. ماهية السياسة التجارية:

يقصد بها مجموع الوسائل التي تلجأ إليها الدولة في تجارتها الخارجية لتحقيق أهداف معينة، حيث تختلف باختلاف النظم الاقتصادية.

أو هي السياسة الاقتصادية التي تطبق في مجال التجارة الخارجية، فهي مجموع الإجراءات التي تطبقها السلطات ذات السيادة تشمل هذه الإجراءات الواردات والصادرات مثل الحصص والرسوم الجمركية والإعانات.

كما تعرف بأنها اختيار الدولة وجهة معينة ومحددة في علاقاتها التجارية مع الخارج(حرية أم حماية)وتعبر عن ذلك بإصدار تشريعات واتخاذ القرارات والإجراءات التي تضعها موضع التطبيق.

أو هي مجموعة الوسائل التي تلجأ إليها الدولة للتدخل في تجارتها الخارجية، بقصد تحقيق بعض الأهداف.

. أهداف سياسة التجارة الخارجية:

تطبيق الدولة لأي سياسة تجارية، هو بالأساس من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف ويمكن إبراز هذه الأهداف كما يلي:

1. الأهداف الاقتصادية، وتتلخص في:

. المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية

. حماية الصناعة الوطنية من المنافسة الأجنبية، خصوصا الصناعات الناشئة من خلال توفير البيئة الحاضنة لنموها وتطورها.

. العمل على إصلاح العجز في ميزان المدفوعات وإعادته إلى التوازن.

. زيادة الموارد المالية للدولة، واستخدامها في تمويل النفقات العامة لها.

. حماية الاقتصاد من التقلبات الخارجية، كالتضخم والانكماش وغيرها.

. حماية الاقتصاد الوطني من سياسة الإغراق التي تتبعها بعض الدول.[1]

2. الأهداف الاجتماعية، وتتلخص في:

[1] محمد دياب ،التجارة الخارجية في عصر العولمة،ص300

. إعادة توزيع الدخل الوطني ببين الفئات المختلفة للمجتمع.

. العمل على حماية الصحة العامة للمجتمع من خلال منع استيراد بعض السلع المضرة أو المخالفة للمعايير الصحية، أو تقييد استيراد سلع أخرى كالكحول والسجائر.

. حماية مصالح بعض الفئات الاجتماعية، كالمزارعين والمنتجين الصغار، أو منتجي بعض السلع التي تمثل أهمية حيوية للمجتمع.

3. الأهداف السياسية والاستراتيجية، تتمثل في:

. العمل على توفير احتياجات الدولة من مصادر الطاقة وغيرها من السلع الاستراتيجية خصوصا في فترات الأزمات والحروب.

. توفير أكبر قدر من الاستقلال، وتوفير الأمن في الدولة من الناحية الاقتصادية والغذائية والعسكرية.

. تأمين الاكتفاء الذاتي، وخصوصا الأمن الغذائي.

أنواع أو تصنيف سياسة التجارة الخارجية

السياسة التجارية تتنوع مابين الحرية والحماية:

1. سياسة حرية التجارة: المقصود بها هو عدم تدخل الدولة والحكومات في التجارة بين الدول، من خلال إلغاء كافة القيود والحواجز والرسوم على التجارة الداخلية والخارجية وإفساح المجال للمنافسة الحرة لكي تسود في التبادل والإنتاج، وبهذا يمكن للأفراد تصدير واستيراد ما يرغبون به من سلع مختلفة دون تدخل الدولة أو قيود تفرضها عليهم، فهي إطلاق حرية المبادلات التجارية الدولية دون تدخل الدولة.[1]

[1] نقلا عن فيصل لوصيف، أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 20121970،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 1،سنة 2014،ص17

2. سياسة الحماية: هناك العديد من الاقتصاديين الذين يرون بوجوب اعتماد سياسات حمائية من أجل حماية الاقتصاد الوطني، وكذا الحفاظ على أفضل مستوى من الرفاهية لغالبية المجتمع، كما أن هناك حجج نظرية تسمح بالدفاع عن القول بالحماية:

أ. حجج اقتصادية:

الحماية تؤدي إلى معالجة البطالة: بفعل الحماية التي توفرها الدولة لصناعتها ضد المنافسة الأجنبية التي تهدد بالإفلاس ، وبالتالي تسريح العمال.

ب . حجج غير اقتصادية:

. حماية أمن الدولة

المحافظة على الطابع الوطني

المطلب الثالث: أدوات سياسة التجارة الخارجية

تعتمد الدول المنتهجة لسياسة الحماية التجارية على بعض الأدوات حيث تنقسم لأدوات سعريه وأخرى كمية:

أولا: الأدوات السعرية: ويظهر تأثير هذا النوع من الأدوات على أسعار الصادرات والواردات، وأهمها الرسوم الجمركية والإعانات

2.1 الرسوم الجمركية: تعرف على أنها ضريبة غير مباشرة تفرضها الدولة على السلع التي تعبر الحدود سوءا كانت صادرات أو واردات وتأخذ عدة أشكال:

أ . الرسوم الجمركية النوعية: وهي التي تفرض في شكل مبلغ ثابت على كل وحدة من السلعة على أساس الخصائص المادية

ب . الرسوم الجمركية القيمية: والتي تفرض كنسبة مئوية معينة من قيمة السلعة سواء كانت صادرات أو واردات

ت . الرسوم الجمركية المركبة: وتتكون من كل من الرسوم الجمركية النوعية والقيمية

3.1 نظام الإعانات: هو كافة المزايا والتسهيلات والمنح التي تعطي للمنتج الوطني لكي يكون في وضع تنافس أفضل سواء في السوق الداخلية أو الخارجية.

كما يقصد بالإعانات مختلف المزايا والتيسيرات والمنح التي تقدمها الدولة للصادرات بهدف المساعدة على

زيادة حجمها، وقد تكون هذه المزايا في شكل مباشر أو غير مباشر.[1]

. **الإعانات المباشرة:** تأخذ شكل مبلغ من النقود تدفعه الدولة لتشجيع أو دعم نشاط تصديري معين

. **الإعانات الغير مباشرة:** تأخذ صورة امتيازات تمنحها الدولة للمشروع التصديري لتدعيم مركزه المالي

1. 4 الإغراق: وهو أحد الوسائل التي تتبعها الدولة للتمييز بين الأثمان السائدة في الداخل والخارج، حيث تكون هذه الأخيرة منخفضة عن الثمن الداخلي للسلعة، مضافا إليه نفقات النقل وغيرها وينقسم إلى ثلاث فروع[2]

الإغراق العارض: الذي يفسر بظروف استثنائية طارئة .

الإغراق القصير الأجل والمؤقت: والذي ينتهي بتحقيق الغرض المنشأ .

الإغراق الدائم: المرتبط بسياسة كاملة تستند إلى ووجود احتكار في السوق الوطنية يتمتع بحماية.

2. سعر الصرف: يقصد به كل انخفاض تقوم به الدولة عمدا لقيمة العملة الوطنية مقومة بالوحدات النقدية الأجنبية، سواء اتخذ ذلك مظهرا قانونيا في الوحدة إلى الذهب أو لم يتخذ، ومن أبرز الآثار الاقتصادية لتخفيض سعر الصرف ما يتعلق بقيمة كل من الصادرات والواردات، بما يترتب عليه من انخفاض ثمن الصادرات المحلية وارتفاع قيمة الواردات الأجنبية.[3]

ثانيا: الوسائل الكمية: تستعمل هذه الوسائل نظام الحصص ونظام تراخيص الاستيراد

نظام الحصص: نظام تحدد الدولة بمقتضاه كمية الواردات التي يجوز استيرادها من سلع معينة خلال فترة معلومة من الزمن، وله آثار اقتصادية إذ يؤدي الى تفاوت بين الثمن في الخارج

[1] ألفت ملوك ،محاضرة التجارة الزراعية الدولية،ص06

[2] زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية للطباعة والنشر،1998،ص291

[3] زينب حسين عوض الله ،مرجع سابق،ص292

وفي الداخل، مما يخلق حصة للحصول على ربح إضافي، أما من يحصل على هذا الربح فالأمر يتحدد على كيفية تنظم نظام الحصص، وعلى هيكل سوق السلعة الخاضعة لهذا النظام.

2.1 الوسائل التنظيمية: يمكن التمييز في شأن هذه الوسائل، والتي تتعلق بتنظيم الهيكل الذي تتحقق داخله المبادلات الدولية، من معاهدات واتفاقيات تجارية واتفاقيات الدفع وإجراءات الحماية الإدارية والتكتلات الاقتصادية:

. **المعاهدات التجارية:** ونعقدها الدولة مع غيرها من الدول بغرض تنظيم العلاقات التجارية.

. **اتفاقيات الدفع:** هي اتفاق بين دولتين ينظم قواعد تسوية المدفوعات التجارية

. **الحماية الإدارية:** وهي قيود إدارية تقوم بها الدولة من اجل توجيه وتحديد التجارة الخارجية.

. **التكتلات الاقتصادية الدولية:** حسب ما قدمه الاقتصادي"بيلا بلاسا"هو عبارة عن عملية تتضمن التدابير التي يراد منها إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية المنتمية إلى دول مختلفة، أما بوصفه حالة فإنه يتمثل في اختفاء كل صور التفرقة بين إقتصادات الدول الأعضاء، والتركيز على النتيجة التي يتم تحقيقها، وتتخذ عدة أشكال أهمها:

منظمة التجارة الحرة|الإتحاد الجمركي|الإتحاد الاقتصادي|الاندماج الاقتصادي الكامل|التكتلات الاقتصادية الدولية.

خلاصة الفصل

تطرقنا في هذا الفصل إلى دراسة الأزمات الاقتصادية وبعض نظريات التجارة الخارجية، ومن خلال ما سبق تبين أن ظاهرة الأزمات ليست بالظاهرة الحديثة حيث أظهرت العديد من الدراسات والأبحاث أن تاريخ ظهور هده الأخيرة يعود إلى القرن17، كما تبين أن الأزمات المالية تتشابه وعاملها مشترك إلا أنه محل النسيان وتختلف أزمة عن أخرى باختلاف موضوع المضاربة أو الأسباب التي من وراءها تنشأ الأزمات وفي نفس الوقت درسنا جانب من جوانب التجارة الخارجية والتي تعتبر من أهم القضايا التي لا يمكن لأي دولة الاستغناء عنها، سوءا كانت دولة متقدمة أو نامية، وحضت هذه الأخيرة على اهتمام كبير ليس حديث النشأة بل هو منذ زمن ووقت بعيدين.

الفصل الثاني

آثار الأزمات الاقتصادية على التجارة الخارجية الجزائرية

تمهيد

الأزمات المالية أو الاقتصادية تنتقل بشكل عدوى أو بشكل رهيب بين بلدان العالم وإلى أغلب الأسواق، حيث لا تقتصر هذه الأزمات على قطاع أو فرع معين أو محدد، وإنما تشمل مختلف القطاعات الاقتصادية في جميع دول العالم، تشمل بذلك الدول المتقدمة او النامية أو السائرة في طريق النمو، أي لا يوجد أي بلد لم تمسسه هذه الأزمات، مما يؤثر بالسلب على النمو الاقتصادي.

والجزائر حالها حال بلدان العالم لم تسلم هذه الأخيرة من الأزمات وتأثيراتها، فسعت كغيرها من البلدان لتحقيق تطورات في مجالها الاقتصادي، وقامت بعدة إصلاحات سواءا على الصعيد الداخلي أو الخارجي، كما قامت بإصلاحات مست أيضا تجارتها الخارجية حيث أنها تعتبر أهم قطاع يمكن أن يتأثر بالأزمات وتحديدا الأزمة المالية العالمية لسنة 2008والأزمة الحالية والتي نحن فيها وهي أزمة كورونا

لذلك ومما سبق سنتطرق في هذا الفصل إلى آثار الأزمات وبالخصوص الأزمتين المذكورتين أعلاه من خلال التعرض للمبحثين التاليين:

المبحث الأول: تداعيات الأزمات الاقتصادية على دول العالم

المبحث الثاني: تأثر الاقتصاد الجزائري بالأزمات الاقتصادية

المبحث الأول: تداعيات الأزمات الاقتصادية على دول العالم

مست العالم أزمات اقتصادية لم تفرق بين دولة متقدمة أو دولة نامية أو غيرها، وجاء نتيجة إختلالات في العرض وطلب الأسواق المالية و الإنفتاح الاقتصادي الذي تشهده الدول، لذا نذكر أو نستعرض تداعيات هذه الأزمات على دول العالم.

المطلب الأول: آثار الأزمات الاقتصادية على الدول المتقدمة

تعاني البلدان المتقدمة أيضا من الأزمات الاقتصادية التي هزت العالم وإلى حد الآن لم يتوصل أي أحد لإيجاد حلول كفيلة تنهي هذه الأخيرة مما تسببت بعدة آثار سنتطرق إليها في هذا الجزء.

. آثار الأزمات الاقتصادية على الدول المتقدمة: بعد أن توالت فصول الأزمة وانهارت بعض المؤسسات المصرفية في الولايات م أشارت الأرقام أن الأزمة قد امتدت إلى مناطق مختلفة من العالم، ففي دول الإتحاد الأوروبي وبرغم التوقعات التي سادت بعدم تأثرها بالأزمة إلا أن الواقع أثبت عكس هذا ومدى خطأ هذه التوقعات، خاصة مع انخفاض وتراجع أسعار العقارات في الدول الأوروبية وخاصة إسبانيا وبدأت الأزمة تنتشر في القطاع المالي، إلا أنها سرعان ما انتقلت إلى بقية القطاعات الاقتصادية، وعلى رأسها القطاع الإنتاجي، فالانكماش في قدرة البنوك على الإقراض، يعني انكماشا في مصادر تمويل الشركات الإنتاجية والصناعية، فهي تحتاج دائما إلى سيولة ائتمانية، لتغطية مصروفاتها وللاتفاق على تطوير وتوسيع إنتاجها ويؤدي ذلك الانكماش إلى تقليص الأنشطة، وإذا كان الانكماش في الشركات الكبرى فإنه يؤدي إلى إغلاق المصانع ووقف مشروعات التوسع، وإلى إفلاس الشركات المصغرة، الغير قادرة على مواجهة العاصفة المالية، وهو ما يؤدي بدوره إلى زيادة كبيرة في حجم البطالة، حيث تقوم الشركات بتقليص من الإنفاق وبالتالي تسريح العمال[1]

كما تراجع معدل النمو، حيث خفضت مفوضية الإتحاد الأوروبي توقعاتها للنمو الاقتصادي في منطقة اليورو إلى 8.1بالمئة نتيجة للشكوك حول مصير الاقتصاد العالمي، كما حذر وزراء المالية لمنطقة اليورو والبنك المركزي الأوروبي من ارتفاع معدلات التضخم، والتي وصلت إلى

[1] مجلس الغرفة السعودي"الأزمة المالية العالمية و تداعياتها على الاقتصاد السعودي"، إدارة البحوث والدراسات الاقتصادية، المملكة العربية السعودية، pdf، 10|10|2008، ص6

5.3بالمئة نتيجة اقتران ارتفاع أسعار النفط والمواد الغذائية مع التباطؤ الاقتصادي، وانخفاض ثقة المستهلكين.

وشهد الاقتصاد الايرلندي في الربع الأول من العام انكماشا في إجمالي الناتج المحلي قدره 1.5بالمئة وهي السابقة الأولى لهذا منذ عام 1983، وكذلك انكماشا قدره 0.5بالمئة في الربع الثاني لتصبح ايرلندا بذلك أولى دول الإتحاد الأوروبي دخولا في الكساد الاقتصادي، كما ارتفعت حالات ونسبة البطالة في الاقتصاد البريطاني حسب إحصاءات مكتب الإحصاءات القومية إلى 904.900، بزيادة حوالي 32.500حالة .

من ناحية أخرى أطلقت العديد من الشركات الأوروبية الكبرى مثل"سيمنز، و ميتشلان"إشارات تحذيرية من تأثير الأزمة الأمريكية عليها، كما أثرت هذه الأخيرة على الشركات الأوروبية التي تعمل في الولايات لصناعة السيارات خسائر بقيمة 236دولار نتيجة تزايد الديون المعدومة BMWالمتحدة حيث تحملت شركة

وتراجع نشاط تأجير السيارات، وشمل تأثير الأزمة قطاعات مثل الصناعات الدوائية والإلكترونيات والإسمنت والحديد، وهذا بدوره سيؤدي إلى المزيد من البطالة، وانخفاض في القدرة الشرائية للمستهلكين.[1]

أدت الأزمة إلى عدم استقرار الأسواق المالية وإلى حالة من الخوف في أوساط المستثمرين بشأن مستقبل الاقتصاد والاستثمار، دفعت بالكثيرين منهم إلى عدم الرغبة بتحمل المخاطر والبحث عن استثمارات آمنة في قطاعات أخرى.

قام صندوق النقد الدولي بدراسات لمختلف دول العالم حول الإنكماش الاقتصادي الذي سببته هذه الأزمة وأجريت إحصاءات متعلقة بشهري جويلية ونوفمبر، والمقارنة بينهما كما أجريت توقعات لعام 2009وهذا من خلال منحنى الأعمدة التالي:

المطلب الثاني : آثار الأزمات الاقتصادية على الدول النامية

الدول النامية لم تسلم هي الأخرى من الأزمات الاقتصادية وآثارها وانعكاساتها التي ألحقت ضررا كبيرا باقتصادها واستثمارها .

[1] مجلس الغرف السعودي، مرجع سابق ، ص06

. **آثار الأزمات الاقتصادية على الدول النامية:** تأثرت اقتصاديات الدول النامية بالأزمات الاقتصادية بصفتها جزءا من المنظومة الاقتصادية العالمية، خاصة في ظل التكامل المالي الدولي ومحاولة الدول النامية الانفتاح على أسواق رأس المال العالمية، حيث ارتبطت هذه الآثار مما سببته الأزمات من أضرار للأسواق المالية المتقدمة بصفتها مصدر تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية، خاصة المستدامة التي تبنتها البلدان النامية منذ فترة طويلة[1].

وتبنت حكومات غالبية الدول النامية خلال العقدين الماضيين السياسات الاقتصادية المعروفة باسم "الليبرالية الجديدة" بهدف ربط اقتصادها بالمراكز الرأسمالية الكبرى، من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية

والإنتاج التصديري وتحرير السوق من خلال الخصخصة وتحرير أسواق السلع والعقارات والخدمات دور الدولة وتقليص دور الدولة في الاقتصاد بشكل عام، كانت نتيجة تلك السياسات الكارثية، كما نعرف عملية نهب منظم لحقوق ومكتسبات الأغلبية من السكان، من العمال والفلاحين الفقراء، لصالح كبار المستثمرين المحليين والشركات متعددة الجنسيات.

كانت إحدى النتائج الأخرى الرئيسية لتلك السياسات هي إدماج غالبية الدول النامية في المنظومة المالية والاقتصادية العالمية، وبالتالي تعريضها بشكل دائم إلى تقلبات وأزمات ، كما حدث في أزمة 1998.1997 التي بدأت في جنوب شرق آسيا وامتدت إلى روسيا والبرازيل، وغيرها من الأسواق الناشئة فالاستثمارات الأجنبية تنسحب بسرعة البرق من تلك الأسواق عند أول إشارة عن الأزمة، وسرعان ما تتعرض عملات وبورصات تلك الدول إلى الانهيار بفعل مزيج من الذعر والمضاربة من قبل كبار المستثمرين، واعتماد تلك الدول على التصدير يفترض استقرار الاستهلاك والنمو في الدول الرأسمالية الكبرى، ويفترض أيضا القدرة على توجيه الإستثمارات الصناعية نحو إنتاج السلع التي يزداد عليها الطلب في الأسواق العالمية، في ظل منافسة شرسة بين الدول النامية، التي ينتج الكثير منها السلع نفسها.[2]

هذه الإقتراضات سرعان ما ينكشف قصورها في فوضى السوق الرأسمالي العالمي، وهكذا رأينا في 98.97موجة من الانهيارات في جنوب شرق آسيا، التي وصلت نسبة البطالة فيها إلى

[1] الأزمة المالية وتأثيرها على البلدان النامية، فاطمة الزهرة ديش، جامعة سيدي بلعباس، ص61

[2] سامح نجيب "الأزمة المالية رؤية إشتراكية"، 26|08|2006، www .echetirakiyoun .com.pdf

40بالمئة، وانهارت عملتها وبورصتها، وآثار الأزمة رغم قسوتها ورغم الجوع والفقر والتشريد التي تسببت فيه، تعتبر محدودة للغاية، إذا تمت مقارنتها بما نواجهها اليوم، فقد تركزت تلك الأزمات في مناطق بعينها، وكان تأثيرها محدودا في كبرى مراكز التركز الرأسمالي العالمي، لكن هذه المرة الأزمات أصابت قلب النظام الرأس مالي نفسه ولن ينجو أحد من تبعاتها.

المطلب الثالث: آثار الأزمات الاقتصادية على الدول العربية

تتكون المنظومة العربية من دول غير متجانسة ومتفاوتة في مستويات تنميتها ولكنها لم تسلم هي أخرى كغيرها من دول العالم من الأزمات وآثارها التي ربما بقيت إلى الآن.

آثار الأزمات الاقتصادية على الدول العربية:

بما أن الدول العربية جزء من منظومة الاقتصاد العالمي فإنها ولابد من أن تتأثر من هذه الأزمات، لكن في الواقع تأثرت بالفعل، ويقاس مدى تأثرها بحجم العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية ودول العالم الخارجي حيث قسمت الدول العربية على ثلاث مجموعات من حيث مدى تأثرها بالأزمة وهي:

. المجموعة الأولى: تضم الدول العربية ذات درجة انفتاح مالي واقتصادي مرتفع، وتضم دول مجلس التعاون الخليجي، صادراتها تمثل نسبة كبيرة من الناتج المحلي ويعتبر النفط هو المصدر الرئيسي للدخل الوطني، ولكن مع توالي الأزمات لوحظ انخفاض أسعار النفط خلال فترة قصيرة، وهذا الانخفاض سينعكس على الفوائض المالية ولأرباح العربية وسيؤثر على وضع الموازنات العامة وعلى معدلات النمو الاقتصادي وكما هو معلوم فإن الاستثمارات مملوكة للحكومات والأفراد، ولكن معظمها يعود إلى دول الخليج وسوف

تتأثر تلك الاستثمارات بحسب الجهة التي يتم الاستثمار فيها وكلما كانت درجة المخاطر عالية، فإن درجة التعرض للمخاطر تكون اكبر.

المجموعة الثانية: تضم الدول العربية ذات الانفتاح متوسط أو فوق الوسط ومنها مصر وتونس والأردن، لكن تأثرها بالأزمات سيكون أقل من دول المجموعة الأولى باستثناء تأثر البورصات فسيكون نفس تأثر بورصات المجموعة الأولى ومن أهم هذه الآثار نجد.

. انخفاض معدل نمو الاقتصاد المصري الحقيقي.

. تأثر السياحة العربية بشكل كبير.

. ارتفاع مطرد في نسبة البطالة.

انخفاض قيمة الجنيه المصري، وفقدان الثقة في الاقتصاد.

المجموعة الثالثة: وتشمل الدول ذات درجة الانفتاح المنخفضة والمحدودة ومنها السودان وليبيا حيث يكون عليها تأثير تلك الأزمات محدودا، وقامت كل من حكومات المملكة العربية السعودية والإمارات والكويت بإعلان عن ضمانها لكافة الودائع في مصارفها، وضخت مبالغ فيها في محاولة لترميم الثقة بين المواطنين وهذه المصارف، أما البورصات العربية فهي في تراجع مستمر، ويمكن القول أن هذا التأثير راجع إلى التأثر بالبورصات العالمية، إضافة إلى الحالة النفسية السائدة جراء هذا الانهيار الكبير ، وكذلك هبوط حاد في أسعار النفط والتي مازالت مستمرة في الانخفاض.[1]

كما هناك بعض الدول لم تتأثر كثيرا مثل الأردن وسوريا ولبنان، وبعض بلدان المغرب العربي ك"ليبيا وموريتانيا وهذا لعدم وجود استثمارات لبنوكها في الخارج بأرقام كبيرة.

[1] نبيل حشاد، "الأزمة المالية وتأثيرها على الاقتصاد العربي"اقتصاد وأعمال 14|10|2008 على الخط WWW.ALDJAZIRA.NET

المبحث الثاني: تأثر الاقتصاد الجزائري بالأزمات الاقتصادية

لاشك أن الاقتصاد الجزائري كغيره من الاقتصاديات العالمية سوف ولابد أن يتأثر بالأزمات الاقتصادية من خلال هذا المبحث سنعرف كيف أثرت هذه الأزمات على الدولة الجزائرية وكيف كانت مواجهة الجزائر لها؟

المطلب الأول: واقع التجارة الخارجية الجزائرية

تملك الجزائر وتزخر بإمكانيات طبيعية، طاقوية وزراعية، إلا أنها عانت ولا تزال تعاني من مشاكل اقتصادية كثيرة، ففي الثمانينات تزامن تراكم الديون الخارجية وتصاعد نفقات خدمة الديون مع انهيار أسعار النفط في 1986، أدى إلى تراجع كبير في قيمة الصادرات أدت إلى مشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية، مما دفع بالجزائر إلى اللجوء إلى مجموعة من التدابير كحلول لمواجهة الأزمات منها تبني نموذج اقتصادي والدخول إلى اقتصاد السوق، وإجراء إصلاحات هيكلية بغية استعادة النمو الاقتصادي.

. تطور التجارة الخارجية الجزائرية

مرحلة الرقابة1962.1971: ورثت الجزائر نظام رقابي عن فرنسا إذ كانت تراقب التجارة الخارجية باستخدام وسائل تجارية كنظام الحصص، بهدف إعادة توجيه تدفقات الاستيراد حسب إمكانية التصدير وتخفيض الواردات الكمالية.

مرحلة الاحتكار1971.1988: انتهجت الجزائر سياسة تجارية منذ الستينات تميزت باحتكار الواردات لتأمين المبادلات التجارية، وأهم ما جاء فيه هو تكريس نظام الرخص الإجمالية الاستيراد كأداة لتسيير احتكار الدولة للواردات، وما ميز هذه المرحلة هو بسط يد الدولة على مجمل التعاملات التجارية.

مرحلة تحرير التجارة الخارجية من 1988إلى يومنا هذا: تميزت مرحلة التحرير في نية الدولة في إحداث تغيرات من شأنها رفع القيود والحواجز أمام التجارة الخارجية والمتعاملين الاقتصاديين وذلك بإصلاح المنظومة التجارية وفقا لمتطلبات النظام التجاري الحر.[1]

. التوزيع السلعي للتجارة الخارجية الجزائرية

[1] كريم النشاشيبي وآخرون، الجزائر في ظل الاستقرار والتحول في اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، 1998، ص110

تربط التجارة الخارجية ارتباطا وثيقا بأسواق الدول الصناعية المتقدمة والسوق الأوروبية سواءا كانت صادرات أو واردات

الميزان التجاري

أفادت وزارة التجارة الجزائرية، بأن عجز الميزان التجاري بالجزائر بلغ 10.6ملايير دولار خلال سنة 2020، وأوضح المدير العام للتجارة الخارجية أن الصادرات الجزائرية انخفضت بنسبة 33بالمئة، حيث بلغت 23.8مليار دولار.

ونقلت وسائل الإعلام المحلية أن الواردات الجزائرية سجلت خلال 2020إنخفاضا بنسبة 18بالمئة، لتصل إلى 34.4مليار دولار

وأضاف المصدر ذاته أنه وفقا للمؤشرات التقديرية الأولية لسنة 2020، فقد تراجعت قيمة الصادرات إلى 23.8مليار دولار، مقابل 35.8مليار دولار سنة 2019، بسبب تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية، جراء انكماش الطلب الناجم عن إجراءات الإغلاق الاقتصادي.[1]

وكشف أن 2020كانت سنة استثنائية بالنسبة للصادرات والواردات، على إثر الأزمة الصحية التي تشهدها الجزائر، منذ شهر مارس الماضي، وقال عبد الرحمان مبتول الخبير الدولي فإن المحروقات ومشتقاتها شكلت نسبة 98في المائة من الصادرات الجزائرية سنة 2020، واعتبر مبتول في تحليل نشرته وسائل الإعلام الجزائرية، أن سنة 2021ستكون سنة كافة المخاطر والتوترات الاجتماعية الحادة، والتي يكون لها تأثير أمني مع تسارع وتيرة التضخم الذي سيؤدي إلى تدهور القدرة الشرائية لغالبية الساكنة الجزائرية.

وأشار في هذا الاتجاه إلى أن الاقتصاد سيكون في حالة ركود، وعدم انسجام السياسة الاجتماعية والاقتصادية.

المطلب الثاني: آثار الأزمات الاقتصادية على الجزائر

الجزائر حالها حال بلدان العالم من حيث تأثير الأزمات عليها فلم تسلم هي الأخرى، وهذا الشكل يوضح لنا تأثر الاقتصاد الجزائري بالأزمات الاقتصادية

. الفرع الأول: انعكاسات الأزمات الاقتصادية على الاقتصاد الجزائري

[1] عبد الرحمان مبتول، أستاذ جامعي وخبير دولي ، مقال بعنوان الجزائر وعجز الميزان التجاري ، سنة النشر 18يناير2021

1. انعكاسات إيجابية:

. انخفاض تكاليف الإنتاج ويترتب على ذلك ديناميكية في الاستثمار، حيث نجد أن انخفاض أسعار الحديد أدى إلى انتعاش قطاع العقار.

. إمكانية عودة الأموال المهاجرة أو جزء منها نتيجة الشعور بعد الأمان في حال إبقائها مودعة في بنوك الدول الصناعية.

. يؤدي ركود الاقتصاد العالمي وانخفاض الطلب الإجمالي إلى انخفاض أسعار السلع في السوق العالمية، وبما أن الجزائر تعتمد على الاستيراد لذلك فإنها تستفيد من ذلك الوضع.[1]

2. انعكاسات سلبية:

يؤدي ركود الاقتصاد العالمي إلى انخفاض الاستثمار وبالتالي انخفاض الطلب على الطاقة مما يؤدي إلى انخفاض أسعار المحروقات.

. يؤدي إلى إفلاس عدة مؤسسات وبقاء بعض المؤسسات الكبرى في السوق العالمية، وبالتالي احتكارها للسوق.

. انخفاض السيولة وبالتالي صعوبة حصول المؤسسات على قروض بنكية لتمويل الاستثمارات الأجنبية في الجزائر.

الفرع الثاني : انعكاسات أو آثار الأزمات الاقتصادية على التجارة الخارجية الجزائرية

صدر تقرير من صندوق النقد الدولي، فإن الجزائر معزولة عن الأزمات الاقتصادية وذلك بسبب سيطرة القطاع العام على النظام المالي والإدارة الحريصة في تسييرها لاحتياطات الصرف للبلاد، غير أنه مع تراجع الصادرات النفطية وانخفاض عائداتها بسبب الأوضاع مع تراجع أسعار النفط والأزمة المالية العالمية، لابد من العمل السريع على إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري وتنويع مصادر الدخل، وخلق وظائف متعددة.

. آثار الأزمة المالية العالمية2008على الجزائر

مما لا شك أن الجزائر كغيرها من البلدان ستتأثر بالأزمة الاقتصادية العالمية، وإن كان بنسبة أقل مقارنة بالدول الأخرى وذلك للأسباب التالية:

. عدم وجود سوق مالية بالمعنى الفعلي في الجزائر.

[1] طالبي دليلة وآخرون، الأزمة المالية الراهنة وأثرها على الاقتصاد الجزائري، مداخلة على الخطTalebdalila2005yahoo.fr ص22

. عدم وجود ارتباطات مصرفية للبنوك الجزائرية مع البنوك العالمية بالشكل الذي يؤثر عليها.

. اعتماد الحكومة الجزائرية على موازنة بسعر مرجعي يقل كثيرا على أسعار السوق، وهذا ما يجنبها أي انعكاسات في حالة انخفاض أسعار البترول.

وباعتبار أن الجزائر من الدول الجزائرية المصدرة للبترول والذي ساهم في ارتفاع المداخل خلال النصف الأول من سنة 2008 حسب تقرير البنك العالمي الذي أشار أن الجزائر حققت نسبة نمو هذه السنة ب 4.9بالمئة مقابل 3,1سنة 2007وقدرت نسبة النمو خارج المحروقات ب6بالمئة وهي نتاج النفقات العمومية في قطاعات مثل البناء والخدمات المتعلقة بالبنى التحتية والهياكل القاعدية[1]، وأشار تقرير البنك العالمي أن الجزائر تتمتع بوضع مالي مريح إذ قدر احتياطي الصرف نهاية سبتمبر من سنة2007ب 130مليون دولار بزيادة قيمتها 30مليار دولار مقارنة بنهاية 2007، إلا أن تراجع الأسعار بدأ يشكل بالنسبة للدول النفطية عامل ضغط مستمر وهو المتوقع، إلا أن سنة 2009هي آخر سنة لمخطط دعم النمو الاقتصادي الذي جند له أكثر من 150إلى 160مليار دولار ستنتهي بنسبة نمو متواضعة تقدر ب 3.8بالمئة.

ومع تراجع أسعار البترول إلى أقل من 50دولار للبرميل واستمرار تدني الأسعار وعزوف الرأسمال الأجنبي على الاستثمار في الجزائر فمن المتوقع أن تتأثر المشاريع الخاصة بالهياكل القاعدية والبنى التحتية التي تمول من قبل الدولة تدريجا، فضلا عن تأثر المداخيل الجبائية وهو ما من شأنه أن يؤثر على الاقتصاد الجزائري.

وعن تأثيرات الأزمة المالية على القطاع المصرفي فتشير التقارير الاقتصادية بأن الجزائر في منأى من تداعياتها نظرا لعدم مخاطرتها في مجال التوظيف المالي، فضلا عن عدم ارتباط بنوك الجزائر بشبكات وتعاملات خارجية رغم الخسائر المسجلة في أصول البنوك الكبرى والمقدرة من قبل بنك التسوية العالمية ب 650دولار وأكثر من 1400مليار دولار حسب صندوق النقد الدولي، وكنتيجة للتسيير الحذر لاحتياطات الصرف الجزائرية مع غياب أي استثمار في أصول ذات مخاطر، وتفادي خسائر في رأسمال محافظ الأصول ذلك ساهم في تحقيق نسبة مرد ودية مقدرة ب4.6بالمئة عام 2007موازرة مع تخفيض قيمة المديونية الخارجية التي بلغت نهاية نوفمبر

[1] طالبي دليلة وآخرون، مرجع سابق على نفس الخط، ص22

2008ماقيمته 3.9مليار دولار[1]، وأشار محافظ بنك الجزائر إلى أنه تم تقليص التزامات البنوك اتجاه الخارج التي تمثل أقل من 1بالمئة من مواردها، وتم التركيز على التمويل المحلي بالدينار الجزائري بالنظر لتسجيل فوائض في الادخار تقدر بنسبة 57.2بالمئة في 2007و55بالمئة في 2006و52بالمئة في 2005، وقد بلغت قيمة صندوق ضبط الموارد في نهاية نوفمبر 2008نسبة 40بالمئة من الناتج الوطني الخام وهو عامل يساهم في امتصاص الصدمات الخارجية الناتجة عن الأزمة، إضافة إلى فائض السيولة النقدية في البنوك الجزائرية قدر ب4192مليار دينار أي ما يعادل 58.14مليار دولار يكفي لتمويل الاقتصاد وتغطية كافة النفقات لمدة تتجاوز السنتين، وتعتبر توظيفات الجزائر المالية من احتياطاتها والمقدرة بحوالي 70مليار دولار بنسب متواضعة تصل 1.5بالمئة على شكل سندات خزينة أمريكية بنسبة 3,8بالمئة، و توظيفات لدى البنوك من الدرجة الأولى بعيدة عن المخاطرة.

. أزمة كورونا "كوفيد19"

بات فيروس كوفيد19 المستجد يشكل تحديا غير مسبوق للنظم الصحية والاقتصادية لدول العالم، وبات يشكل أزمة عالمية لها آثار وخيمة على معظم دول العالم، وأصبح انتشاره أكبر الأزمات التي تواجهها كل الدول، حيث فقد العالم خلال شهر واحد من انتشاره نحو 4ترليون دولار من الناتج المحلي الإجمالي العالمي البالغ 88ترليون دولار، كما أغلقت بسببه معظم الأنشطة الاقتصادية وعلى رأسها أنشطة السياحة والترفيه والمدارس والجامعات، فضلا عن كثير من المصانع ، وانهارت بسببه الأسواق المالية، الأمر الذي كان له تأثيرات سلبية كبيرة على نمو الاقتصاد العالمي، مما جعل صندوق النقد الدولي يتوقع انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة 3بالمئة في عام 2020، وهو أسوأ من مؤشر الأزمة المالية العالمية2008. وهذا الجدول يوضح توقعات صندوق النقد الدولي للنمو العالمي لبعض بلدان العالم.

[1] جامعة سكيكدة مقال معد للنشر فريد كورتل، الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاديات العربية

الجدول رقم 01: توقعات صندوق النقد الدولي للنمو العالمي لبعض دول العالم في أزمة كورونا

المنطقة	2019	2020	2021
العالم	2.9بالمئة	3.0بالمئة	5,8بالمئة
اقتصاد الدول المتقدمة	1,7	6,1-	4,5
الولايات المتحدة	2,3	5,9-	4.7
أوروبا	1,2	7,5-	4.7
ألمانيا	0,6	7.0-	5.2
فرنسا	1.3	7,2-	4,5
إيطاليا	0,3	9.1-	4,8
إسبانيا	2,0	0,8-	4.3
اليابان	0,7	5,2-	3.0
الصين	6,1	1,2	9.2
روسيا	1,3	5.5-	3,5
الشرق الأوسط	1,2	8'2-	4,0
دول جنوب صحراء	3,1	1.6-	4.1

المصدر: مجلس الغرف السعودية، جائحة كوفيد 19 والقطاع الخاص السعودي، يونيو 2020، ص13.

آثار كورونا "كوفيد19"على الجزائر

مازالت الجزائر الغنية بالموارد تعاني التحديات الاجتماعية الاقتصادية، ذاتها التي تواجهها منذ عقد من الزمن لكن الآن ازدادت مكانة البلاد الاقتصادية تعقيدا بفعل جائحة فيروس كورونا المستجد والمستمر، والانخفاض في أسعار النفط مؤخرا، فقد سببت الأولى تباطؤا في الاستثمار والاستهلاك فيما قلص الثاني عائدات الصادرات، إذ يعاني الاقتصاد عدة مسائل بنيوية ترتبط بسوء إدارة الربوع المتراكمة في العقد الأول من القرن وبيئة أعمال غير مؤاتية يطغى عليها الجيش وقطاع خاص مقيد، والاهم أن الاقتصاد شديد الاعتماد على الغاز والنفط، اللذان يتأثران بتقلبات الأسعار.

يبدو أن الجزائر مازالت تراكم عجزا ماليا ضخما من المتوقع إن يصل إلى 16,5بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020و14,8بالمئة في العام 2021، بسبب تراجع العائدات من صادرات الهيدرو كربون وقد انهار الطلب على النفط والغاز: ففي الشهرين الأولين من عام 2020، انخفضت أحجام صادرات النفط [1]

الخام والمواد المكثفة بنسبة 27بالمئة على أساس سنوي فيما تراجعت أحجام صادرات الغاز بنسبة26بالمئة علاوة على ذلك، أثر فيروس كورونا المستجد بشدة في بعض أهم الدول التي تشتري الغاز من الجزائر فحتى أبريل 2020، تراجعت صادرات الغاز بالأنابيب إلى إسبانيا بنسبة 44بالمئة على أساس سنوي.

وتفاقم الوضع بسبب تراجع أسعار النفط التي انخفضت إلى سعر قياسي وصل إلى 17.16دولار للبرميل في أبريل 2020، ومن المتوقع أن تبقى مادون 45دولار طوال سنة 2021، علاوة على ذلك من المتوقع أن يؤدي تراجع الطلب على صادرات الوقود مقرونا بانخفاض الأسعار إلى استنفاد احتياطي الجزائر من العملات الأجنبية أكثر فأكثر، ومن المتوقع أن يبلغ هذا الاحتياطي 44مليار دولار بحلول نهاية 2020، وتبعا لأحدث توقعات صندوق النقد الدولي نمن المتوقع أن يتقلص الاقتصاد بنسبة5,5بالمئة في عام 2020.[2]

المطلب الثالث: الخطوات المتبعة للتقليل من ومواجهة آثار الأزمات على الجزائر

يعتبر الاقتصاد الجزائري من بين الاقتصاديات الأقل تضررا بالأزمات المالية، ومع هذا كان لزاما عليها اتخاذ مجموعة من التدابير والحلول للتقليل والتخفيف من آثار تلك الأزمات.

. الفرع الأول : حلول الأزمة المالية أو أزمة الرهن العقاري.

حذر تقرير لصندوق النقد العالمي خاص بالجزائر، من أن الجزائر ستواجه مصاعب اقتصادية من جراء الأزمة العالمية، وعلى الرغم من إشارة التقرير أن الوضع سيكون مستقرا على المدى المتوسط، باعتبار أن احتياطات البلاد تعادل تكلفة الاستيراد لعامين ونصف، فإنه حذر من استمرار الركود لدى البلاد، لهذا قررت الجزائر إعادة النظر في استراتيجياتها

[1] نجلى بن ميمون، ياسمينة أبو الزهور، على الجزائر منح الأولوية للتغيير الاقتصادي في خضم جائحة كورونا والأزمة السياسية، مقال نشر في 2ديسمبر 2020، ص4

[2] نفس المرجع . ص6

وخططها حول إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني ، ومواصلة تطبيق السريع لبرامجها الإصلاحية، لذلك يتوجب اخذ التدابير التالية:

ـ ضرورة التقيد بضبط الموازنة وترشيد النفقات العمومية، والبحث في كيفية نجا عتها في سياق اعتماد الجزائر لبرنامج الإنعاش الاقتصادي ومخطط دعم النمو، وأن الجزائر لا يمكنها الارتكاز فقط على النفقات العمومية لتحقيق النمو، بل يتعين عليها تنويع اقتصادها لضمان نسبة نمو قادرة على الوقوف أمام الصدمات الداخلية والخارجية.

ـ تنويع مصادر الدخل للجزائر، على خلفية الأزمة المالية العالمية وتأثيراتها على أهم مدا خيل الجزائر "البترول والغاز" وذلك عن طريق تنويع اقتصادها و عصرنة القطاعات الاقتصادية.

ـ الحذر من العودة السريعة إلى حلقة الاستدانة الخارجية في حال استمرار أسعار النفط في الأسواق العالمية في الانخفاض، كون الاقتصاد الجزائري لم يتمكن من الخروج من الحلقة المفرغة للاعتماد الكامل على المداخيل الريعية، وفشله لحد الآن في بلوغ مرحلة مقبولة من التنوع.

ـ إعادة الاعتبار للقطاعات الإستراتيجية في الصناعة العمومية الذي لا يمثل في الوقت الحاضر سوى 5بالمئة من الناتج المحلي الخام، نتيجة غياب الرؤية الواضحة والإستراتيجية الصحيحة لتطورها وتحميلها لأعباء اجتماعية خاصة في مجال التشغيل.[1]

ـ تنشيط بورصة الجزائر، ونهج سياسة عالمية ناجحة ووضع برامج إعلامية كاملة للترويج عن مجالات وأدوات الاستثمار في الجزائر وتوفير المعلومات المالية والإحصائية اللازمة للمستثمرين.

ـ إصلاح المنظومة البنكية، وذلك بابتعادها عن التسيير الإداري وإتباعها الأدوات وقواعد التسيير البنكي المتعارف عليها دوليا.

ـ يجب إعادة الاعتبار لقطاع الزراعة من خلال سياسة استثمارية جريئة، وذلك بإنشاء السدود إلى جانب تشجيع البحث الزراعي.

[1] عماري عمار، فالي نبيلة، **الأزمة المالية الحالية وتداعياتها على بعض المؤشرات الاقتصاد الجزائري**، الملتقى العلمي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 20و21أكتوبر 2009.

ـ أن يكون قرار الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة مبنيا على ما نخسره أو ما نجنيه في حالة الانضمام أو عدمه، وان لا يكون ذلك تحت تأثير ضغط كبار المضاربين، وأن توظف لصالحها النصوص المعتمدة حديثا من قبل المنظمة.

الفرع الثاني: حلول أزمة كورونا "كوفيد19"

ـ إجراءات المراقبة المبكرة والاحتواء السريع والشامل ستبطئ انتشار الفيروس.

ـ زيادة الإنفاق على الصحة العامة

ـ إبلاغ المواطنين بمدى فداحة الأزمة وتغيير سلوك الأفراد.

ـ التعاون بشأن الإجراءات المطلوبة لمساعدة الفئات المعرضة للخطر داخل البلدان وفيما بينها.

ـ ينبغي أن توفر البنوك المركزية السيولة لدعم أداء الأسواق وتخفيف الضغوط الواقعة على أسواق التمويل الرئيسية، من خلال عمليات السوق المفتوح، والتوسع في الإقراض لأجل.

ـ ينبغي تشجيع البنوك على ممارسة المرونة التي تتيحها القواعد التنظيمية القائمة وإعادة التفاوض بحذر على شروط القروض الممنوحة للمقترضين الواقعين تحت ضغوط، وينبغي ألا يتم تخفيف القواعد الموضوعة لتصنيف القروض ورصد مخصصاتها، كما يتعين مراعاة اكبر قدر من الدقة في قياس القروض المتعثرة والخسائر المحتملة.

ـ ولتحقيق الالتزام بضوابط السوق، سيكون من المهم مراعاة الشفافية في الإفصاح عن المخاطر والوضوح في إفصاح الأجهزة الرقابية عن توقعاتها بشأن التعامل مع انعكاسات هذه الفاشية الصحية.

ـ يتعين تصميم استجابات السياسات بحيث تتلاءم مع النظم والقدرات الإدارية القائمة: فإذا كانت النظم الإدارية ضعيفة وإجراءات السياسة لا يمكن توجيهها بشكل فعال، قد يتطلب الأمر إجراءات أوسع نطاقا حتى تتسم الاستجابة بالكفاءة، وينبغي الاهتمام بتقديم المساعدة إلى المناطق والمجتمعات التي يصعب الوصول إليها.

خلاصة الفصل

تتميز الجزائر بالعزلة المالية والاقتصادية النسبية الشيء الذي جعل اقتصادها شبه مغلق، وتأثير الأزمات عليها يقتصر على المدى الطويل أو بطريقة غير مباشرة، إلا أن هذه الميزة جنبتها التأثر المباشر بالأزمة الحالية التي كانت لها إيجابيات مؤقتة وسلبيات منتظرة، نلخصها فيما يلي

- تراجع التحويلات المالية بشكل ملحوظ.
- اختلال التوازنات المالية الكبرى إن استمرت أسعار المحروقات في الانهيار.
- الأزمات المالية ستحد من الاستثمارات الأجنبية التي كانت ستأتي إلى الجزائر.
- الركود الاقتصادي سيؤدي إلى إفلاس العديد من الشركات.

.

خاتمة

خاتمة

خاتمة

من خلال تناولنا لموضوع الأزمات الاقتصادية وتداعياتها على التجارة الخارجية ، حاولنا معالجة إشكالية البحث التي تدور حول مدى تأثير هذه الأزمات على التجارة الخارجية، من خلال فصلين باستخدام المنهج والأدوات المشار إليها في المقدمة، انطلاقا من الفرضيات المعتمدة، حيث تتوزع هذه الخاتمة على نتائج البحث واختبار الفرضيات، التوصيات والاقتراحات ، ثم آفاق البحث.

ولقد بين الأزمة الاقتصادية محدودية اقتصاد السوق في التصدي للأزمات، لذلك يجب اتخاذ عدة إجراءات لمواجهة التحديات التي خلفتها هذه الأزمات، والاقتصاد الجزائري يعتبر اقتصادا ريعيا لاعتماده على البترول، فهو اقتصاد هش معرض لتقلبات أسعار البترول، لذلك يجب العمل على تطوير القطاعات الأخرى (كالفلاحة والزراعة والصناعة ....)لإسهامها في التنمية الاقتصادية.

أولا. اختبار الفرضيات

في بداية الدراسة طرحنا مجموعة من الفرضيات وسنقوم باختبار مدى صحة كل فرضية

. ظهرت أزمة جديدة وتولدت نتيجة فيروس عرف بفيروس كورونا أو كوفيد 19 ، حيث كانت ولا تزال تنتشر من بلد إلى آخر ، ومع انتشارها تكون لها آثار وخيمة على اقتصاديات كل بلد، وعلى التجارة الخارجية، وذكرنا سابقا هذه الآثار وهو ما يثبت صحة هذه الفرضية.

. نصت الفرضية الثانية على أن تطوير التجارة الخارجية له علاقة بالنظريات التجارية، تختلف النظريات التجارية حسب اختلاف رواد كل مدرسة لكن الكل يسعى لتطوير التجارة الخرجية وتحقيق أكبر قدر من الأهداف وهو ما يبين صحة هذه الفرضية.

. نصت الفرضية الثالثة على أنه توجد علاقة بين الأزمة الحالية والأزمة المالية العالمية2008 إن أغلب الأزمات الاقتصادية السابقة ظهرت بسبب القطاع الخاص حيث أن أزمة 2008نشأت بسبب طمع البنوك ورغبتها في تحقيق أكبر ربح دون مراعاة المخاطر التي تقابله، بينما الأزمة الحالية نشأت بسبب فيروس أو مرض، إذن الأزمات الاقتصادية السابقة

والحالية ، لا ترجع لنفس الأسباب وليس لها أي علاقة بينهما ، وهذا ما ينفي صحة الفرضية.

ثانيا : نتائج الدراسة

على ضوء الدراسة التي قمنا بها توصلنا إلى النتائج التالية:

الأزمات الاقتصادية تثبت يوما بعد يوم عدم صحة الميادين التي يقوم عليها النظام الرأسمالي

. تعتبر التجارة الخارجية من أهم العوامل التي تنتقل عبرها الأزمات الاقتصادية إلى العالمية.

. تأثرت التجارة الخارجية الجزائرية بالأزمات الاقتصادية يكون بطريقة غير مباشرة ويمس جانبين الصادرات والواردات.

.ثالثا : اقتراحات وتوصيات

يجب إيجاد حلول والإسراع بالعمل بها لتجاوز آثار الأزمات الاقتصادية، لذلك يمكن تقديم بعض الاقتراحات

. العودة للاعتماد على الاقتصاد الحقيقي من أجل إعادة التوازن بين الاقتصاد الحقيقي والمالي

. المساهمة في الحد من تدهور أوضاع التجارة الخارجية العالمية

. العمل على وضع خطة عمل على مستوى كل دولة، لمواجهة آثار الأزمات المالي؛

. اعتماد الجزائر على مورد واحد هو الذي يفتح المجال أمام الأزمات للوصول إلينا، فعلى الجزائر التخلص من هذه التبعية للمحروقات وتسعى لتطوير القطاعات الأخرى.

رابعا : آفاق الدراسة

عرفنا مدى تأثير الأزمات الاقتصادية على التجارة الخارجية، ومعظم دول العالم، يمك إعطاء مجموعة من المقترحات يمكن أن تكون مواضيع بحوث في المستقبل

. أثر الأزمة المالية على التنمية المستدامة؛

. التجارة الخارجية وعلاقتها باقتصاد السوق؛

. انعكاسات الأزمات المالية العالمية على أسواق رأس المال،

خاتمة

قائمة المراجع

خاتمة

قائمة المراجع

- **الكتب**

1. محمد السعيد محمد رملاوي، الأزمة الاقتصادية العالمية"إنذار للرأسمالية ودعوة للشريعة الإسلامية"، دار الفكر الجامعي، كلية الشريعة والقانون بالقاهرة

2. عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي، عمان، دار المجلاوي للنشر، 1999

3. بلال خلف السكارنة، خطط الطوارئ ودورها في إدارة الأزمات المالية، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الإسراء الخاصة، عمان الأردن،

4. أ.إ بلجوك تعريب على محمد تقي عبد الحسين القز ويني، الأزمات الاقتصادية الرأسمالية المعاصرة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1981

5. عدنان السيد حسين، الأزمة العالمية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2010

6. السيد محمد أحمد السر بيتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر2009

7. محمد دياب، التجارة الخارجية في عصر العولمة، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت2010

8. زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1998

9. كريم النشا شيبي وآخرون، الجزائر في ظل الاستقرار و الدخول في اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي1998

- **الملتقيات**

1. د|أ عمار عماري، أ|فالي نبيلة، الأزمة المالية الحالية وتداعياتها على بعض المؤتمرات الاقتصاد الجزائري، الملتقى العلمي حول الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 21.20أكتوبر2009

2. جامعة الكويت كلية العلوم الإدارية ، المؤتمر الدولي، اتجاهات اقتصادية عالمية بعنوان الأزمة الاقتصادية العالمية من منظور الاقتصاد الإسلامي

3. مجلس الغرفة السعودي"الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاد السعودي، إدارة البحوث ولدراسات الاقتصادية، المملكة العربية السعودية PDF 10|10|2008

- **المقالات**

1. فريد كورتل، الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاديات العربية، جامعة سكيكدة ، مقال معد للنشر

خاتمة

2. طالبي دليلة وآخرون، الأزمة المالية الراهنة وأثرها على الاقتصاد الجزائري، مداخلة على الخط، TALEBDALILA2005 HOTMAIL .COM

3. عبد الرحمان مبتول ، الجزائر وعجز الميزان التجاري، 18يناير 2021-05-31.

4. نجلى بن ميمون، ياسمينة أبو الزهور، على الجزائر منح الأولوية للتغيير الاقتصادي في خضم جائحة كورونا، 2سبتمبر 2020

- المواقع الإلكترونية

1سامح نجيب الأزمة المالية رؤية إشتراكية26|08|2006 WWW .ECHETIRAKIYA.COM

2. نبيل حشاد، الأزمة المالية وتأثيرها على الاقتصاد العربي، اقتصاد وأعمال WWW.ALDJAZIRA.NET 2008|10|14

3. حسين شحاته، أرشيف أون لاين

4. كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة

http: //dspace.univ-msila.dz: 8080/xmlui/handle/123456789/12

- المذكرات والأطروحات

1. جناوي إسحاق، بن السعدي بوبكر، أثر الأزمات الاقتصادية على التجارة الخارجية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، سنة2019

2. ثامر والي، عبد القاني فاتح، دور التوجهات الحديثة للسياسة النقدية في معالجة الأزمات المالية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، سنة2019

3. فيشوش حمزة، الأزمة المالية العالمية في اقتصاد السوق واقتصاد المشاركة التداعيات والحلول، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، سنة2018

4. فضيلي سمية، صالحي سلمى، أثر تغيرات سعر النفط على تمويل التجارة الخارجية الجزائرية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية جامعية المسيلة، سنة2018

5. بوغرارة سيف الإسلام، أثر تغيرات سعر الصرف على تطوير التجارة الخارجية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة المسيلة، سنة 2015

6. فيصل لوصيف، أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1970. 2012 مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، سنة2014

- **المحاضرات**

1. فاطمة الزهراء ديش، الأزمة المالية وتأثيرها على البلدان النامية، جامعة سيدي بلعباس، 2010|01|31

2. د|ألفت ملوك، محاضرة التجارة الزراعية الدولية، جامعة دمنهور، جمهورية مصر العربية|2012

الملاحق

خاتمة

الملحق رقم 01: نظريات المدرسة الكلاسيكية

اسم النظرية	صاحب النظرية	أهم ما جاءت به النظرية
نظرية الميزة المطلقة	آدم سميث، 1776	. أن كل دولة تنتج سلعة واحدة على الأقل أو مجموعة من السلع بتكلفة حقيقية أقل ما يستطيع شركاؤها التجاريون . قيمة السلعة تحدد بكمية العمل المبذول في إنتاجها . اعتبار العمل هو عنصر الإنتاج الوحيد المستخدم في العملية الإنتاجية
نظرية الميزة النسبية	دفييد ريكاردو، 1817	. الموارد الطبيعية ثابتة لكل دولة وجميع الوحدات لكل مورد ثابتة . التجارة تتم بين دولتين وتقوم على سلعتين . عناصر الإنتاج لها القدرة على التحرك والإنتقال بحرية كاملة داخل الدولة الواحدة ولكنها غير قادرة على التحرك والانتقال بين الدول . ثبات المستوى الفني للإنتاج في كلا البلدين المتاجرين ويختلف من دولة إلى أخرى
نظرية الطلب المتبادل	جون ستيوارت ميل	. لم يتم تحديد سعر معين أو نسبة معينة للتبادل التجاري بين الدولتين المشتركتين في التجارة .
نظرية قانون ساي	جون باتيست ساي	. إنتاج سلعة في السوق يخلق كمية إستهلاك مطابقة لها . العرض يخلق الطلب . في نفس اللحظة التي ينتج فيها منتج ما، يتم توفير سوق لمنتجات أخرى بنفس قيمة المنتج

خاتمة

الملحق رقم 02: نظريات المدرسة النيوكلاسيكية

النظرية	صاحب النظرية	
نظرية هكشر، اولين	هكشر وتلميذه أولين	. اختلاف التكاليف النسبية بين الدول، يرجع إلى اختلاف وفرة الموارد الاقتصادية بين الدول. . التجارة الدولية تقوم على أساس الاختلاف النسبي لأسعار عوامل الإنتاج بين الدول
لغز ليونتيف	ليونتيف	. قام بدراسة تحليلية واختبار لنظرية هكشر أونلين لكنه لاحظ في دراسته لهيكل الصادرات والواردات الأمريكي ارتفاع رأس المال في الواردات الأمريكية وارتفاع الكثافة العمالية في الصادرات، وهو ما يتناقض مع مضمون نظرية هكشرأونلين ، وولدت دراسته العديد من المحاولات في تفسير التجارة الدولية من خلال تحديد الأسباب الأخرى للاختلاف بين الدول، غير تلك القائمة على أساس الوفرة أو الندرة في عوامل الإنتاج.

الملحق رقم 03: النظريات الحديثة في تفسير التجارة الخارجية

النظرية	صاحب النظرية	
نظرية الفجوة التكنولوجية	بوسنر 1961	. الدول ذات التشابه في عوامل الإنتاج تقوم بالتبادل التجاري فيما بينها . يمكن لبعض الدول أن تكون مصدرة بغض النظر عن نسب عوامل الإنتاج التي تتمتع بها.
نظرية دورة حياة المنتوج	ريموند فرنون 1966	. التقدم التكنولوجي يبدأ بشكل مستمر في الولايات المتحدة أ وينتقل في مرحلة ما إلى دول خارج أمريكا . تمر سلع الشركات بمراحل حياتية وخلال هذه العملية يمكن وضعها بعدة مراحل(الظهور ثم النمو ثم النضوج ثم الانحدار)

المصدر: جمال جويدان الجمل، التجارة الخارجية، الناشر مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة الأولى، عمان، 2013

خاتمة

الملحق رقم 04

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Université Mohamed Boudiaf a M'sila

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

Département: .....

ة محمد بوضياف بالمسيلة

العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

.....:ة

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة): دعفل فاطمة الزهراء المولود(ة) بتاريخ: 1995/10/21 ب: حمام الضلعة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم: 148757 الصادرة بتاريخ: 2013/11/7 عن: دائرة حمام الضلعة

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: اقتصاد مالي تخصص: اقتصاد دولي خلال السنة الجامعية: 2020/2021

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان": دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية المستدامة (دراسة حالة الجزائر)

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2021/06/22

التوقيع و البصمة

"يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد .

خاتمة

الملخص:

عالجت هذه الدراسة موضوع الأزمات الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على دول العالم وبالخصوص التجارة الخارجية الجزائرية والاقتصاد الجزائري، وتهدف هذه الدراسة إلى محاولة التعرف على حقيقة وأبعاد الأزمات الاقتصادية، تبدأ أولا بخلفية عامة عن الأزمات السابقة، ثم تبيان البوادر الأولى للأزمة العالمية المالية2008 ثم الأزمة الحالية التي نحن فيها والتي تعرف بأزمة كورونا أو كوفيد19، والتعرف على آثارهما على دول العالم والجزائر بصفة خاصة، ثم اقتراح بعض الحلول للخروج من هاذين الأزمتين بتكلفة أقل ضررا.

الكلمات المفتاحية:

ا-لأزمة الاقتصادية -التجارة الخارجية -كوفيد 19 -الصادرات -الواردات - الانكماش

Anstract :

This study dealt with the subject of global economic crises and their repercussions on the countries of the world, in particular the Algerian foreign trade and the Algerian economy, and this study aims to try to identify the reality and dimensions of the economic crises. In it, which is known as the Corona or Covid 19 crisis, and learn about their effects on the countries of the world and Algeria in particular, and then suggest some solutions to get out of these two crises at a less harmful cost.

the economic crisis – foreign trade – covid 19 – exports – imports – deflation